

شَوَاذُ أَبْوَابِ الْأُصُولِ فِي كِتَابِ جَامِعِ الْبَيَانِ

لِلْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي (ت 444هـ)

عَرَضٌ وَتَعْلِيْقٌ

إِعْدَادُ:

د: أَمِينُ مُحَمَّدِ أَحْمَدِ الشَّيْخِ السَّنْقِيطِيِّ

الْأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ بِقِسْمِ الْقِرَاءَاتِ بِكُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْجَامِعَةِ

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنّ (علم القراءات) خير ما أنفقت فيه نفائس الأوقات، وأولى ما صُرِفَ فيه الهمم من وظائف الطاعات، وذلك لتعلقه بالقرآن الكريم، وعلومه المعجزات، ولأهمية هذا العلم تفتن العلماء في خدمته فقدّموه لنا جملةً وتفصيلاً، روايةً ودرايةً وتأليفاً، لكي تقوم الحجة على كل من جادل، ومارى فيه، ويتعرف دارسوه على ظواهر العربية فيه.

وإنّ علم (شواذ⁽¹⁾ القراءات) أحد علوم القراءات التي حظيت بعناية جهابذة علماء الأمة، تأليفاً، ونقداً⁽²⁾، وقد لاحت لي فكرة لخصر شواذ (أبواب الأصول) من كتاب (جامع البيان) للحافظ أبي عمرو الداني (ت 444هـ)⁽³⁾، والتعليق عليها، وهو عمل لم يُفرد بالتأليف - فيما أعلم -.

(1) سيأتي تعريفها في (صفحة/141).

(2) من المؤلفات في الشواذ (الشواذ من القراءة) لابن مجاهد (ت 324هـ) وهو مفقود، و(الشاذ) لأبي حاتم السجستاني (ت 255هـ) مفقود، و(الشاذ) لقطرب محمد بن المستنير (ت 206هـ)، مفقود، و(مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع) لابن خالويه (370هـ)، مطبوع عني بنشره براجشتراسر، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها لابن جني) (392هـ) مطبوع بتحقيق علي النجدي، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح شلي، و(المحتوى على الشاذ من القراءات) لأبي عمرو الداني (444هـ)، مخطوط (فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني / 17) وغيرها.

(3) عثمان بن سعيد، إمام القراءات (ت 371-444هـ). (معرفة القراء الكبار 773، 781/2).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إنَّ أهمّية هذا الموضوع، واضحة من عنوانه فهو يتعلّق بالقراءات السبع، وأصولها، وبمصادرها الأصيلة، وبشهرة⁽¹⁾ كتاب (جامع البيان) بين كتب القراءات السبع⁽²⁾، وجهود مؤلّفه الكبيرة في (علم القراءات)، فرأيت أن أبحث تحديداً ما شدّذه الحافظ أبو عمرو الداني في هذا الكتاب في أبواب (أصول القراءات)، وكان ممّا لم يصحّ عند القراء، أو صحّ عندهم ولم يتلقّوه مشافهة⁽³⁾. وقد اخترته لأسباب منها: تعلّقه بجانب يحتاجه الباحثون، والطلّبة، والدّارسون، وهو معرفة ما شدّذه العلماء عن القراء السبعة من بعض الرّواة أو الطّرق، ونحو ذلك، والكشف عن أسماء هؤلاء الرّواة، وطرقهم الشّياذة، وما هو متّبع في نقدها (روايةً، ودرايةً)، وتوجيهها من حيث اللّغة، والمعنى، ووفاءً ببعض ما لهذا الإمام الحافظ الجليل، وتنويهاً ببعض ما اشتمل عليه كتابه الجليل، ولخلوّ نسخ كتاب (جامع البيان) المحقّقة

(1) قال في التّشر: «هو كتاب جليل في هذا العلم لم يُؤلّف مثله». (61/1)، وقال في غاية

النهاية: «ومن نظر في كتبه علم مقدار الرّجل وما وهبه الله فيه،.. إلى أن قال: ولاسيما كتابه

(جامع البيان) قيّمًا رواه في القراءات السبع». (504/1، 505).

(2) من ميزات هذا الكتاب ضبط الرواية، وتحرير أوجه الخلاف، والتّمييز بين الطّرق، وحسن

التّوفيق بين الروايات، وذكر روايات كتب القراءات المفقودة، وذكر مصطلحات الأئمة

السابقين وتعبيراتهم في ضبط الأداء، وفيه: (40 شيخاً)، و(160 طريقاً)، و(40 رواية)،

و(7قراء). (الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع (105/)).

(3) (منجد المقرئين/18).

منه⁽¹⁾، ولدعوة بعض الباحثين إليه⁽²⁾.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، لكنها لم تفرد بالتأليف، رسالة بعنوان: (الانفرادات عند علماء القراءات)⁽³⁾، وهي رسالة جمعت القراءات الشاذة المروية عن القراء السبعة، أو العشرة، (في قسمي الأصول والفرش) من

(1) قلت: قام بتحقيق كتاب (جامع البيان) محمد صدوق الجزائري، وقد خلت هذه الطبعة من توثيق القراءات الشاذة الواردة فيه، قال عنه صاحب (السلاسل الذهبية /52): «تحقيقه ضعيف». وكذلك تحقيق الكتاب لعبد الرحيم الطهوني، ويحيى مراد، وقد خلت هذه الطبعة من توثيق أبواب (أصول القراءات)، ذكر المحققان من جملة ما قاما به أحما خرجا القراءات القرآنية على الكتب المعنوية بما من كتب (القراءات)، وكتب (حجج القراءات وعللها)، وكتب (إعراب القرآن)، و(التفاسير)، وكلّ ماله صلة، وبعد أن طالعت هذا التحقيق وجدت (أبواب الأصول) فيه قد خلت من تخريج القراءات، وأنّ عدداً من المواضع في (فرش السور) كذلك لم تُخرّج فيها القراءات. (2/170)، و(2/182). وكذلك تحقيق عبد المهيمن طحان، وزملائه للكتاب، وهذا التحقيق لم يلتزم فيه المحققون بتخريج أي قراءة شاذة، كما لم يضعوا لها في آخر الكتاب فهرساً، كما يلاحظ على هذا التحقيق كثرة الأخطاء المطبعية به، مثل كلمة (أنبتكم)، في نسخة صدوق الجزائري (أننكم) (2/525) وهذا هو الصواب، كما قام بتحقيق الكتاب محمد كمال عتيك، ولم أقف عليه مطبوعاً في الأسواق، لكن قال في (السلاسل الذهبية /52): «تحقيقه ضعيف».

(2) دعا بعض الباحثين إلى إقامة دراسة تتبّع (القراءات الشاذة) في مصادرها. (كتاب قواعد نقد القراءات القرآنية /585). كذلك دعا صاحب كتاب (المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم)، إلى استخراج (مسائل الأصول الشاذة)، (6/).

(3) (الانفرادات عند علماء القراءات /19-23). قلت: عنوان هذه الرسالة، يُوهّم أنّ كلّ انفراد يُعدّ شذوذاً، والصحيح عكس ذلك فقد ينفرد حمزة بكماله، وهو من القراء السبعة بقراءة و(الأرحام) بالجر، ولا يُعدّ انفراده شذوذاً. وسيأتي في صفحة (186/).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

عدد من كتب القراءات، والانفرادات في هذه الرسالة تعني: (ما جاء بالأسانيد الصحيحة وأخبار الآحاد سواء كان منسوباً للعشرة أم غيرهم)، ومثّل لها الباحث بروايات عن القراء العشرة ورواتهم وطرقهم المعروفة وغير المعروفة، منتقاة من كتاب (السبعة) لابن مجاهد، و(المستير في القراءات العشر) لابن سوار، و(المصباح في القراءات العشر البواهر)، و(التقريب والبيان)، و(البيان) لابن الجندي. قلت: وهي دراسة لم تعتن بموضوعنا الذي تحدّد في هذا البحث، وهو حصر شواذ أبواب الأصول في كتاب (جامع البيان).

خطة البحث:

وفيهما مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ففهارس.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث (المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي) الذي يقوم على عرض نصوص القراءات في الكتاب، ومن ثمّ التعليق عليها، من دون التعرّض لـ(تاريخ القراءات الشاذة)، أو ما كان من أمثلة الشواذ في (فرش الحروف)، لكي يمكن التركيز على المنهج المحدّد، واستيفائه.

- اعتمدت على كتاب جامع البيان (طبعة الشارقة) لكونها رسالة أكاديمية⁽¹⁾، وقارنتها بطبعة (صدوق الجزائري)، ورجّحت سياق أحدهما بما يتوافق مع القراءة الصّحيحة للنص؛ وفق الكتب المعتمدة

(1) على غلاف طبعة كتاب جامع البيان (طبعة الشارقة) أنه بتحقيق الباحثين عبد المهيم عبد السلام الطحان، طلحة محمد توفيق، سامي عمر إبراهيم، خالد علي الغامدي. وخبره كذلك في موقع (جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية، (الرسائل الجامعية) على الإنترنت.

- كالسبعة، والتشر، وإتحاف فضلاء البشر، وأعرضت عن الطبعة التي حققها (الطَّهوني، ومراد) لكثرة الأخطاء المطبعية فيها.
- رتبت الروايات حسب (أبواب الأصول) كما أوردها المؤلف.
 - جعلت (عنواناً) لكل رواية، و(رقماً) لكل مسألة تحته عدة أمثلة لها.
 - عزوت (الآيات) لسورها، ورقمها، عدا روايات (الأعشى، وقُتَيْبَة، ونُصَيْر) فقد اكتفيت بذكر الكلمات فقط دون عزوها اختصاراً.
 - ذكرت حكم الدَّاني على الرواية بعبارة (وحكم فقال:).
 - في الحاشية وثقت المعلومات من المراجع الأصيلة، وعلقت على كلام الدَّاني، بذكر المتفق عليه عند القراء من الكتب المعتمدة، وذكرت أسانيد التي قدَّما في كتابه، في الحاشية من باب الاختصار وخشية التَّطويل، ولوجودها في نصِّ الكتاب المحقق، وبيَّنت هل هي في أسانيد المؤلف التي أوردها في مقدِّمة كتابه؟ وأيضاً ما عثرت عليه من توجيه لها.
 - ترجمت للأعلام غير المشهورين الواردين في الحاشية، ولم أترجم للقراء السبعة، ولا لرواتهم الأربعة عشر لشهرتهم.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

التمهيد

* أولاً: تعريف القراءات الشاذة: الشاذ لغة مشتق من مادة (ش ذ ذ)، وهو الانفراد والندرة، وما جاء على خلاف الأصل، ومنه قولهم: شذ الرجل أي انفرد عن أصحابه، وقولهم: شذ عنهم أي انفرد عن الجمهور⁽¹⁾. وفي اصطلاح القراء: ما اختلف فيه ركن من أركان القراءة الثلاثة التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللّغة العربية⁽²⁾، أو هو القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم، أو لا وجه لها في العربية⁽³⁾.
* ثانياً: معنى شواذ القراءات الواردة عن الأئمة السبعة: هو (أن بعض القراء السبعة، أو رواتهم المشهورين أو غيرهم، ترد عنه روايات منقولة بأسانيد أحادية)⁽⁴⁾.
* ثالثاً: حكم القراءات الشاذة من حيث القبول والرد⁽⁵⁾: تعدّ القراءة الشاذة الأحادية الموافقة للعربية وصح سندها، وليس فيها علة، أو شذوذ،

(1) (القاموس المحيط). مادة (شذذ).

(2) (المرشد الوجيز/171، 172) وقد تقدم هذا التعريف في (صفحة 136).

(3) (الإتقان/1/242).

قلت: يُلاحظ الفرق بين التعريفين ، فالأول ذكر مفارقة ركن التواتر، للركنين الرسم، والعربية، وأشار إلى القراءات الأحادية، التي صح سندها (ولم تتواتر)، والتعريف الثاني أشار إلى القراءة الأحادية التي لم يصح سندها، ومفارقة الركنين الرسم، أو ما لا وجه له في العربية، ويظهر لي أنّ كلا التعريفين ، يدخل في معنى القراءات الشاذة.

(4) (في القراءات القرآنية /29-30).

(5) قلت: حكم القراءات من حيث القبول والرد، فيه تفصيل كثير ويمكن مطالعة شيء منه في كتاب (علم القراءات لنبييل بن محمد آل إسماعيل/35، 41).

وخالفت الرسم⁽¹⁾، مقبولة، لكن لا يقرأ بها لكونها آحادية، ومخالفة لما قد أُجمع عليه، ومما لم يقطع على صحته، ولا يكفر من جردها، وقد تعدد القراءة الشاذة مردودة كالقراءة الأحادية التي لا وجه لها في العربية، والقراءة الشاذة، والقراءة المدرجة، والقراءة الموضوعية، فلا تعتبر قرآناً، ولا يجوز اعتقاد قرآنيها، ولا تجوز قراءتها في الصلاة، وخارجها، ولكن يجوز تعلمها وتعليمها، وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب⁽²⁾.

* رابعاً: حكم شواذ القراءات الواردة عن الأئمة السبعة خاصة:

اتفق العلماء على أن هذه الشواذ لا تصح القراءة بها، على أنها قرآن، ولا التعبد بتلاوتها، وورودها عن الأئمة السبعة لا يُعتبر طعنًا في شخصية من رواها منهم، أو من العلماء، أو في ثقته، ومكانته العلمية، فقد وردت قراءات شاذة عن عدد من كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كابن مسعود رضي الله عنه وغيره، وورودها عن أحد القراء العشرة، أو علماء القراءات إنما يكون مما نقل عنهم نقل آحاد ونحو ذلك، وأنها يجوز تعلمها وتعليمها، وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من اللغة والإعراب، والمعنى، واستنباط الأحكام الشرعية منها⁽³⁾.

* خامساً: رواية القراءات الشاذة، وهم على قسمين، القسم الأول: رواية القراءات الشاذة، ومن رويت عنهم قراءات شاذة - لعدم وجود شرط التواتر فيها - بصورة عامة، كبعض الصحابة رضي الله عنهم كابن مسعود رضي الله عنه (ت32هـ)، ومسروق الأجدع رضي الله عنه (ت62هـ)، والتابعين كنضر بن عاصم اللبثي (ت

(1) كقراءة ابن محيصن، ويحيى اليزيدي، والحسن البصري، والأعمش.

(2) (المرشد الوجيز/181).

(3) (رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذ /41)، (القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب/10).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

99هـ، ومُجاهد بن جَبْر (ت103هـ)، وغيرهم، وبعض الأئمة العشرة.

القسم الثاني: وهم من اشتهر بها كابن مُحَيِّصِن، وَيَحْيَى الْيَزِيدِي، والحسن البَصْرِي، والأَعْمَش⁽¹⁾.

*سادساً: رواية القراءات الشاذة عن الأئمة السبعة: وهم على قسمين: رواية معروفون مثل (اليزيدي عن أبي عمرو، وورث، وقالون كلاهما عن نافع)، ورواية غير معروفين مثل: (شجاع عن أبي عمرو، ونصير، وقتيبة، كلاهما عن الكسائي)⁽²⁾، وعن هؤلاء طرق عديدة، وقد ورد التعريف بكثير منها في حواشي هذا البحث.

*سابعاً: طريقة معرفة الشاذ: يمكن معرفة (القراءات الشاذة) عن طريق مراجعة الكتب الصحيحة المؤلفة في القراءات السبع، أو القراءات العشر المتواترة، فإن ما سواهما شاذ، أو مراجعة الكتب المتخصصة في البحث في القراءات الشاذة، أو بمراجعة أئمة القراءة المعروفين الضابطين المتقين⁽³⁾، إذ ما ورد عن الأئمة السبعة بعضه من الشاذ⁽⁴⁾ قال في الطيبة:

«وحيث ما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة»⁽⁵⁾،

وقد حصر العلماء ضوابط القراءات الشاذة في أربعة:

1- إذا لم تتواتر، وكانت مخالفة لرسم المصحف⁽⁶⁾.

(1) تراجم هؤلاء الأربعة في (غاية النهاية 2/2، 1/167، 1/375، 315/213).

(2) (القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية/64-65).

(3) (مقدمات في علم القراءات/76).

(4) قال أبو شامة: «قد يروى عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف، وشاذ». المرشد الوجيز (173).

(5) (طيبة النشر/32).

(6) قال ابن الجزري: «ما وافق العربية وصحّ سنده وخالف الرسم فهذه القراءات تسمى اليوم

شاذة». (النشر/60/1).

- 2- إذا لم تتواتر، وضَعُفَ سندها عن القارئ⁽¹⁾.
 3- إذا لم تتواتر، وخالفت قواعد اللغة العربية⁽²⁾.
 4- إذا لم تتواتر وكانت زائدة على العشر⁽³⁾.

المبحث الأول:

(تقسيمات القراءات بحسب الاختلاف في الكلمات القرآنية)

تنقسم القراءات باعتبار نوع الاختلاف الواقع في الكلمات القرآنية

إلى قسمين (أصول، وفرش)،

فالأصول⁽⁴⁾: تعني القواعد المطردة التي تنطبق على كل جزئيات القاعدة والتي يكثر دورها، وتطرّد، ويدخل في حكم الواحد منها الجميع، بحيث إذا ذُكر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيد يدخل تحته كل ما كان مثله، فالتفخيم للنحاء المفتوحة مثلاً يكون مطرداً في كل كلمة ترد في

(1) قلت: ضعف السند مثاله: أن يكون من (رواية واحد من طبقة واحدة)، وقد شدّد الإمام نافع ذلك بقوله: «وما شدّد فيه واحد تركته»، (تاريخ القرآن/301)، أو ضعف الراوي لخطئه مثاله: طريق (يحيى بن سليمان) ففي ترجمته أنه (صدوق يخطئ). (تقريب التهذيب/1057)، أو أن يشتهر برواية الشاذ مثاله: (القاسم بن عبد الوارث) عن يزيد فرواياته شاذة تخالف المشهور عن أبي عمرو (قواعد نقد القراءات القرآنية/196).

(2) قلت: ذكر بعض الباحثين من قواعد نقد القراءات المتعلقة باللغة أن تكون القراءة مخالفة لللهجات عربية مشهورة، أو للقواعد النحوية، أو للقواعد الصرفية، أو مخالفة القراءة لمعنى سياق الآيات ونظائرها في القرآن الكريم. (قواعد نقد القراءات القرآنية/317-362).

(3) قلت: شدّد ابن الجزري ما وراء العشرة فقال: «والصحيح أنّ ما وراء العشرة فهو شاذ». (منجد المقرئين/82).

(4) أبواب الأصول كثيرة منها: (الاستعاذة، والبسملة، وسورة أمّ القرآن، والإدغام الكبير، وهاء الكناية وغيرها). (الإضاءة في علم القراءة/10).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

القرآن الكريم فيها خاء مفتوحة.
والفَرَشُ: يعني الكلمات التي يقلّ دَوْرُهَا، وتَكَرَّرَها من حروف القراءات
المختلف فيها في القرآن الكريم⁽¹⁾.

(1) (المصدر السابق).

المبحث الثاني:

منهج الحافظ الداني في ذكر الشواذ في (أبواب الأصول)⁽¹⁾

نبه الداني في مقدمة كتابه إلى أنه سيذكر السقيم الدائر (أي الشاذ)⁽²⁾، وفي نصوص كتابه كان يذكر أولاً المتواتر، ثم يذكر الرواية الشاذة، ويُورد إسنادها، ويُعقب أحياناً بمخالفتها لما ذكره أولاً.

- كان يذكر (الكلمة القرآنية المختلف فيها)، و(المذهب في قراءتها) مع نسبتها لقرائها، ورواتها، وطرقها، مثلاً: «القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن اليزيدي عنه - أي عن أبي عمرو - ﴿أَنْصَارٍ﴾ رَبَّنَا ﴿﴾ آل عمران/ 193، 193، بالإدغام».

- ولما كان معنياً ببيان هذه الشواذ، والحكم عليها، نهج في كتابه أن يذكر صيغاً⁽³⁾ تدل على الشذوذ، تارة من جهة السند، وتارة من جهة الرسم، وتارة من جهة اللغة.

- كان يذكر ضمن أسانيد الكتاب، بعض الأسانيد الصحيحة لهذه الشواذ مثل: (الأصهباني) عن ورش؛ فهو من أسانيد الداني الصحيحة⁽⁴⁾، وتارة بأسانيد

(1) قلت: طريقة معرفة الشاذ في (أصول القراءة) في هذا الكتاب تنطلق من (مقاييس الشذوذ في رواية

الحروف)، ولا توجد دراسة خاصة عنها، فأكثر الدراسات تتحدث عنها في (فرش الحروف) خاصة.

(2) (جامع البيان 75/1).

(3) قلت: هذا الحكم معروف قبل الداني، فقد عُرف ابن مجاهد بتغليط الروايات من جهة

الرواية، كما في (السبعة/396)، وكذلك من جهة العربية (السبعة/278)، وعُرف به كذلك

تلميذه ابن خالويه، فقد غلط بعضها لمخالفتها للرسم (مختصر شواذ القرآن/61).

(4) (جامع البيان 300،301/1).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

غير صحيحة، (أي ليست في أسانيد الداني في مقدمة الكتاب)، وهي خارجة عن أسانيد الصّحيحة، مثل: (هارون)⁽¹⁾، عن أبي بكر عن عاصم؛ فهو ليس في أسانيد الداني في الكتاب⁽²⁾، وفي تضعيفه ما يكفي لتضعيف روايته عن أبي بكر عن عاصم، أي أنه في حالة (ضعف الراوي) يُعقّب بذكر كونه (رواية واحد)، أو أنه خالف المجمع عليه، أو غلط على شيخه، ونحو ذلك، فمثلاً ذكر عن (وَرَشَ عَنْ نَافِعٍ) أَنَّهُ كَانَ يَكْسِرُ الْهَاءَ فِي ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ (النساء/246) - و﴿إِنِّي﴾ آل عمران/77 ﴿لَدَيْهِمْ﴾ آل عمران/44 برقع الميم ويجرها (أي يصلها بواو) إذا استقبلتها ألف خفيفة وما أشبهها، وحكم عليها فقال: «وأظنّ يحيى بن سليمان غلط على وُرَشَ في هذا الباب».

- أن يذكر الرواية من طرق (رواية الحروف) أي بطريقة تلقي الرواية - الحرف -⁽³⁾، وهي طريقة لرواية (القراءات الشاذة)⁽⁴⁾، معروفة في كتب (تراجم القراء)، تشير إلى (الشدوذ والضعف والخروج عن طريق الكتاب)، ويكفي فيها مجرد العلم والرواية، دون أن تكون موضعاً للإقراء والسماع، وإنما هي الرواية. - أن يذكر ما خالف قياس اللغة، ويُعقّب أحياناً بمخالفته لسُنن العَرَبِيَّةِ، لكن لم يذكر الداني على أيّ مدرسة (نحوية) اعتمد في رده لها، ففي كلمة ﴿أَنْصَارِ﴾ ﴿رَبَّنَا﴾

(1) هو هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي، البزار، مقرئ مشهور ضعّفوه. (غاية النهاية/2/345). (الإمالة في القراءات واللّهجات العربية/218).

(2) جامع البيان 324/1، فما بعدها.

(3) قلت: هذا الحكم هو ما علّق به محقق كتاب جامع البيان (طبعة الشارقة)، عند ذكر الداني لأسانيد، انظر صفحة (17)، من هذا البحث، وعليه فطريقة (تلقي الحروف) تناسب القراءة الشاذة، أمّا طريقة (تلقي العرض)، أو (القراءة)، فهي تناسب مع القراءة الصحيحة المتواترة. (تاريخ القرآن /256، 257).

(4) تاريخ القرآن /256).

بالإدغام للبيدي، ذكر الداني صيغة تدلّ على مخالفة ذلك للغة العربية بقوله: «وذلك غير جائز»، وقال أيضاً: «لأنّ التّون، وإن كان غنة من الأنف فهو حرف فاصل بين المدغم، والمدغم فيه فيمتنع الإدغام لذلك».

- أن يذكر ما كان مخالفاً للرسم، في باب (مرسوم الخطّ)، ككلمة: «أَمَّنْ هُوَ قَنِتُ» بالوقف على ميم (أم) بالانفصال عن الكسائي، قال الداني: «وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير (نون)، ولا (ميم)، وأصلها في العربية الانفصال على ما ذهب الكسائي إليه فيها».

المبحث الثالث:

عرض لشواذ القراءة في (أبواب الأصول) من كتاب جامع البيان للداني، والتعليق عليه

باب ذكر الاستعاذة ومذاهبهم فيها صيغة الاستعاذة⁽¹⁾

1- قال الداني ((وقال الحلواني⁽²⁾ في (جامعه) وليس للاستعاذة حد يُنتهى إليه من شاء زاد، ومن شاء نقص))⁽³⁾، وقال: ((قرأ رجل عند ابن مسعود قال (أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم))⁽⁴⁾.

(1) معنى الاستعاذة اصطلاحاً هي: حقيقة عرفية عند القراء في قول القارئ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، أو غيره من الألفاظ الواردة. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/6).

(2) هو أحمد بن يزيد، أبو الحسن إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط (ت250هـ). (غاية النهاية/693/1).

(3) قلت: الحلواني يحكي عن خلاد في (جامع البيان/1/393)، قال ابن الجزري مقيداً لهذا الإطلاق، بعد نقله لكلام الحلواني: «(أي بحسب الرواية)». (التشريح/1/251).

(4) سند هذه الرواية: «(وحدثت عن أبي محمد الحسن بن رشيق، قال حدثنا أبو العلاء محمد بن أحمد الهذلي، قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدثنا سهل بن يوسف عن حميد الطويل =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

ذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب

2- قال الداني: «عن قالون ﴿مَلِكٌ﴾ 4/ باختلاس⁽¹⁾ كسرة الكاف»⁽²⁾،
 و«عن قالون ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ الفاتحة 5/ باختلاس ضمة الدال»⁽³⁾، وحكم
 فقال: «وقرأت للجماعة بإشباع كسرة الكاف، وضمة الدال»، وقال أيضاً:
 «والذي حكاه أحمد⁽⁴⁾ عن قالون من الاختلاس لم يرد به تضعيف الصّوت
 بالحركة إنما أراد ألاّ يُمَطَّط الصّوت بها فيتولّد بذلك التّمطيط بعد الكسرة
 ياء»⁽⁵⁾، قلت: هذا التوجيه الذي ذكره الداني للاختلاس، يجعل هذه القراءة

- = عن معاوية بن مرة عن أبي المغيرة، (جامع البيان 394/1)، والرّواية في (مصنف ابن أبي شيبة 551/10)، قلت: حكم عليها ابن الجزري فقال في التّشر: «وأما (أعوذ) فقد نقل عن حمزة فيه (أستعيذ) و(نستعيذ) و(استعذت) ولا يصح...»
 ثم قال: لا يُجْزِي ذلك على الصّحيح كما لا يُجْزِي (أتعوذ) ولا (تعوذت). (التّشر 246/1).
 (1) الاختلاس اصطلاحاً: عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أنّ الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/31).
 (2) (جامع البيان 407/1). سند هذه الرّواية «عن أحمد بن صالح». وهو في أسانيد الدّاني، وهو أحمد بن صالح الإمام الحافظ، أبو جعفر أحد الأعلام (ت248هـ). (غاية التّهاية/62/1).
 (3) سند هذه الرّواية هو السند السابق.
 (4) هو أحمد بن صالح الذي ورد في السند السابق.
 (5) (جامع البيان 408/1، 409)، وقال الدّاني: «وقد أوضح ذلك.. الإمام أبو عبد الله محمّد ابن خير، فقال في كتابه عن أصحابه عن ورش (ملك يوم الدين) الفاتحة/4، لا يمدّ الكاف عند الياء غير أنّ الكسرة فيها تُظْهَر الياء المنصوبة التي بعدها، وكذلك كلّ حرف مكسور يلتقي بالمنصوبة، يُظْهَر الكسرة لإخراج الياء من الكسرة، وقال: (نعبد وإياك) الفاتحة/5، بإشباع الضّمة وسطاً من الفم، وهذا كالذي فسّرناه وحدّدناه، قال: والمتقدمون قد يتسهّلون في العبارات، ويتسعون في التراجم اعتماداً على ما يفهم من حقايقها-مدّتها- =

توافق المتواتر، فتكون بذلك غير شاذة.

2- قال الداني «وروى قُتَيْبَةُ عن الكِسَائِي إمالة اسم ﴿ اَللّٰهُ ﴾ تعالى إمالة محضة إذا كان في أوله لام الخبر نحو ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾، و﴿ وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ ﴾ الرعد/15، ﴿ هَذَا لِلّٰهِ ﴾ الأنعام/136 وما أشبهه»⁽¹⁾.

3- قال الداني: «عن وَرْشٍ عن نافع أنه كان يكسر الهاء في (عليهم)، ﴿ عَلَيْنِمْ اَلْفِتَالُ ﴾ (النساء/246)، و﴿ اِلَيْهِمْ ﴾ آل عمران/77 ﴿ لَدَيْهِمْ ﴾ آل عمران/44 برفع الميم ويجرها (أي يصلها)⁽²⁾ بواو) إذا استقبلتها ألف خفيفة، وما أشبهها»⁽³⁾.

وحكم عليها فقال: «وأظنّ يحيى بن سليمان⁽⁴⁾ غلط على وَرْشٍ في هذا الباب»⁽⁵⁾.

= ويعلم من جري عادتهم فيها».

(1) (جامع البيان/410/1).

(2) الصلّة اصطلاحاً هي : عبارة عن النطق بهاء الضمير، موصولة بحرف مدّ لفظي يناسب حركتها؛ فيوصل ضمّها بواو ويوصل كسرهما بياء (الإضاءة في بيان أصول القراءة/14) .

(3) سند هذه الرواية «وحدّثنا عبد العزيز بن جعفر، قال حدّثنا عبد الواحد بن عمر، قال حدّثنا محمد بن أحمد التميمي، قال حدّثنا روح بن الفرّج، قال حدّثنا يحيى بن سليمان، قال حدّثنا أبو سعيد المعروف بورش». وليس في أسانيد الدّاني (جامع البيان/294/1 فما بعدها).

(4) هو يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد، الجعفي، قال ابن حجر: «صدوق يخطئ» (تقريب التهذيب/1057)، وفي تهذيب التهذيب: روى عنه البخاري في الصحيح، قال أبو حاتم شيخ، وقال التّسائي ليس بثقة، وذكره ابن حبان في الثّقات، وقال ربّما أغرب، وقال الدارقطني ثقة، وقال مسلمة بن قاسم لا بأس به، وكان عند العقيلي ثقة، وله أحاديث مناكير. (199/11).

(5) (جامع البيان/420/1)، وقد علّل الدّاني ذلك بقوله: «لأنّ الجرّ والرّفْع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع، لأنّه يلتقي ساكنان أحدهما واو الصلّة التي بعد ضمّة الميم، والثّاني الذي بعد =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

إدغام⁽¹⁾ الحرفين المتماثلين

4- قال الداني: «عن اليَزِيدِي⁽²⁾ عنه - أي عن أبي عمرو - «أَنْصَارِ ۞ رَبَّنَا»
آل عمران/ 193، 193، بالإدغام»، وحكم بقوله: «وذلك غير جائز» قال:
«لأنَّ التَّنوين وإن كان غنة من الأنف فهو حرف فاصل بين المدغم، والمدغم
فيه فيمتنع الإدغام لذلك»⁽³⁾.

= ألف الوصل، وأحسبه روى عنه رفع الميم، ولا يجزها فسقطت عليه (لا)، أو على من روى
عنه فإنه لم يكن كذلك؛ فأراه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع؛ فقلب الترجمة وجعلها
مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً فقد أخطأ عليه في ألف الوصل إذ حكى إسكانها
معها، وذلك غير جائز».

(1) الإدغام لغة: إدخال شيء في شيء، ومعنى أدغمت الحرف في الحرف أي أدخلته فيه
فجعلت لفظه كلفظ الثاني. (اللسان 93/15)، وفي اصطلاح القراء: التلغظ بساكن
ممتحرك بلا فصل من مخرج واحد. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/14).

(2) سند هذه الرواية عن «القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمرو»، وهي في أسانيد
الداني (327/1)، قال محقق الكتاب: هي من طرق رواية الحروف، وقال في صفحة أخرى
خارجة عن طريق الكتاب، قلت: القاسم بن عبد الوارث عن البيهقي اشتهر برواياته الشاذة
التي تخالف المشهور عن أبي عمرو. (قواعد نقد القراءات القرآنية/196).

(3) قلت: للداني استدراك بإمكانية جواز هذه الرواية، قال: «ولعل ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك
إنما أراد به إدغام (التنوين وإذهاب غنته في الزاء)، ولم يُرد به إدغام (الزاء في مثلها)، فإن كان أريد به
ما ذكرناه، فهو قولٌ صحيحٌ مجمعٌ عليه عن أبي عمرو». (جامع البيان/431/1). قلت: قد أشار
غيره إلى شذوذ هذه الرواية، قال السخاوي: «وذلك مردود»، وجعله من غرائب الإدغام، (جمال
القراءة/491/2). وكذلك هو من المنون مثل: (واسع عليهم، وأنصار ربنا)، كما في (كنز
المعاني/243/2)، و(إتحاف فضلاء البشر/113/1)، و(العقد النضيد/428/1). وفيه أن وجه
الإدغام «كأنه لم يعتد بالتنوين لحذفه وفقاً».

5- قال الدّاني: «وروى شجاع⁽¹⁾ عن أبي عمرو ﴿جَبَاهُمُ﴾، ﴿وَجُوهُهُمْ﴾، ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بالإدغام»، وقال أيضاً: «وقد روى الإدغام ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ نصّاً عن أبي عمرو، العباس بن الفضل⁽²⁾»
 وحكم بقوله: «وقرأت ذلك من طريقه بالإظهار»⁽³⁾.

(1) هو شجاع بن أبي نصر الخراساني: قال الدّاني عنه: «كان خيراً فاضلاً ثقةً مأموناً». (جامع 183/1). قلت: هو في أسانيد الدّاني (330/1).
 (2) من رواية العباس بن الفضل، وهي خارجة عن أسانيد جامع البيان (432/1).
 (3) (جامع البيان 432/1)، (طبعة الشارقة)، وفي طبعة الجزائري/167، (والعبّاس). وهي كذلك في التّقريب والبيان عنه /69). (إتحاف فضلاء البشر 115/1).
 وجه هذه القراءة: أنّ الإدغام في (بأعيننا) أقوى منه في غيره - أي الكلمات (شركم وجباههم) - لتحرك ما قبل المدغم، وفي (بشركم) ضعيف، لسكون ما قبل المدغم، وهو حرف صحيح، وفي (جباههم)، و(جوههم) متوسط لكون ما قبل المدغم حرف مدّ، ولين، فمدّه قام مقام حركته. (فتح الوصيد في شرح القصيد 223/2).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

المتقاربان في كلمة

6- قال الداني: ((قوله ﴿مِثْنَقُكُمْ﴾ البقرة/ 63، حيث وقع، وقوله: ﴿مَا خَلَقُكُمْ﴾ 28/ في لقمان، بالإدغام - عن اليزيدي⁽¹⁾ -))، وقوله: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ 19/ في الكهف، عن أبي عمر - الدوري -⁽²⁾ عنه - أي اليزيدي - مدغماً⁽³⁾، و«عن شجاع⁽⁴⁾ عن أبي عمرو هذا الضرب (أي نحو ﴿مَا خَلَقُكُمْ﴾ حيث وقع بالإدغام))، وحكم فقال: «وروى ذلك سائر الرواة عنه بالإظهار، وهو القياس وعليه العمل»، وقال أيضاً: «وأهل الأداء عن شجاع على خلاف ذلك»⁽⁵⁾.

(1) سند هذه الرواية: (أحمد بن واصل عنه)، وهو في أسانيد الداني (328/1).

(2) سند هذه الرواية: (رواه محمد بن خالد البرمكي)، وهو في أسانيد الداني (331/1).

(3) (جامع البيان 438/1). قال الشهرزوري في المصباح: «وليس ذلك على شرط اليزيدي، لأن ما قبله

ساكن فلا يتمكن من التشديد». (912/3)، وهي في التقريب والبيان (64/).

(4) سند هذه الرواية عن (أبي علي الصّواف، عن محمد بن غالب)، وهو في أسانيد

الداني (331/1)، والحسن بن الحسين بن علي الصّواف، شيخ متصدّر ماهر عارف بالفنّ (ت 310هـ). (غاية التّهاية 196/1).

(5) (جامع البيان 438، 439/1)، (إتحاف فضلاء البشر 115/1). وفيه: إن سكن ما قبل

القاف لم تدغم.

وجه هذه القراءة قال المالقي: «يسوّغه (بورقكم)، و(في خلقكم) صحة روم الحركة في القاف، وفي

الموضعين الباقيين جواز الروم، والإشمام، قال: والإظهار أحسن في أربعتهما». (الدّر الثّبير

والعذب التّمير 127/2).

الحرفان المتقاربان⁽¹⁾ من كلمتين

- 7- قال الداني: ﴿الْمَسِيحُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ المائدة 17، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ البقرة/230 حيث وقعا، و«عن أبي عمر⁽²⁾ عن اليزيدي الإدغام فيهما»، وحكم فقال: «والعمل على الإظهار»⁽³⁾.
- 8- قال الداني: «واختلف عن اليزيدي في موضع واحد، وهو في قوله في الأعراف ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قَالَ ﴿الْأَعْرَافُ/143، فرواه عنه-أي اليزيدي⁽⁴⁾- مدغماً»⁽⁵⁾، وحكم فقال: «وليس العمل على ذلك»⁽⁶⁾.

- (1) معنى التقارب اصطلاحاً: أن يتقاربا مخرجاً، أو صفة، أو مخرجاً وصفة معاً، كالدال مع السين. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/12).
- (2) سند هذه الرواية عن (القاسم بن عبد الوارث) وهو في أسانيد الداني (327/1)، وقد سبق هنا في (صفحة/152).
- (3) قال الداني: «ويقويها انعقاد الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها أكد من المتحركة عند العين في قوله: (فاصفح عنهم) الزخرف/89، وحكى اليزيدي عن أبي عمرو: أن من العرب من يدغم الحاء في العين، قال: وكان لا يرى ذلك». (جامع البيان 440/1). قال ابن الجزري: «كان لا يرى ذلك، معناه: أنه لا يرى ذلك قياساً بل يقصره على السماع». النشر (260/1). (التقريب والبيان /57). (إتحاف فضلاء البشر (117/1). وفيه: الحاء لا تدغم إلا في حرف واحد هو (فزحج عن).
- (4) سند هذه الرواية عن (ابن جبير)، وهو في أسانيد الداني (329/1).
- (5) (جامع البيان 440/1)، (التقريب والبيان /57).
- (6) سند هذه الرواية عن (الفارسي)، عن عبد الواحد بن عمر عن أبي بكر محمد بن محمد بن الوزير، عن عبد الرزاق بن الحسن، عن أحمد بن جبير، عن اليزيدي، وهو في أسانيد (جامع البيان 329/1)، قال المحقق: «وهو من طرق رواية الحروف»، (إتحاف فضلاء البشر (119/1). وفيه: أن الكاف تدغم في القاف إذا تحرك ما قبلها، فإن سكن لم تدغم. =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

9- قال الداني: ((قوله: ﴿ وَأَخْرَجَ ضُحَيْهَا ﴾ النازعات/29، و﴿ مَخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ الإسراء/80، عن اليزيدي⁽¹⁾ مدغمين)).

وحكم فقال: ((ورواهما سائر أهل الأداء مظهرين ذلك الوجه))⁽²⁾.

10- قال الداني: ((الضباد إذا لقيت ذالاً نحو ﴿ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ آل عمران/91، و﴿ بَبَعَصِ ذُنُوبِهِمْ ﴾ المائدة/49، و﴿ الْأَرْضِ ذَلِكْ ﴾ المائدة/37، و﴿ وَالْأَرْضِ ذَاتِ الْأَصْدَعِ ﴾ الطارق/12، وما أشبهه حيث وقع))، و((عن أبي عمر⁽³⁾ عنه - أي عن اليزيدي - أنه أدغم ذلك))⁽⁴⁾،

= ووجه هذه القراءة: تقارب مخرجيهما، وتجانسهما شدة وانفتاحاً. (كنز المعاني 270/2).

(1) سند هذه الرواية عن (ابن شنبوذ عن أصحابه عن أبي عبد الرحمن، وابن سعدان)، وهو في أسانيد الداني من طريق ابن جعفر عن أبي طاهر، عن محمد بن العباس عن كتاب أبيه بخطه، عن عبد الله بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه. (327/1). قلت: طريق ابن شنبوذ عن عبد الله بن أحمد كما في غاية النهاية (406/1)، وهذه الطريق تعتبر وجادة، وذلك يُضَعِّفُهَا، كما عند محقق كتاب جامع البيان) وهو أتمها من (طرق رواية الحروف)، وإسنادها ضعيف، لأن الداني أتى بطريق أخرى عن أبي عبد الرحمن هي طريق إبراهيم بن أبي محمد. وأيضاً: سند طريق ابن سعدان عن ابن جعفر عن أبي طاهر، عن عبيد بن محمد، عن اليزيدي، وكذا عن أبي طاهر عن عبد الله بن أحمد في كتابه عن جعفر الأدمي. (329/1).

(2) (جامع البيان 442/1)، (التقريب والبيان 155/1)، قال في النشر: «ولم يختلف عن أحد من طرفنا». (290/1). (إتحاف فضلاء البشر 117/1) وفيه: الجيم تدغم في (أخرج شطأه)، وفي (المعارج تعرج)، فقط.

(3) سند هذه الرواية عن (القاسم بن عبد الوارث)، وهو في أسانيد الداني وقد سبق (صفحة 152).

(4) قال المالقي: «واعلم أنّ الإدغام فيما ذكر رديء جداً، لما فيه من التقاء الساكنين»، وقال أيضاً: «ولا تقارب بين الضاد والذال غير أنّ الضاد لاستطالتها تلحق بطرف اللسان». =

و«عن- الدّوري عن اليزيدي⁽¹⁾ - ﴿الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾ في الملك مدغماً...»⁽²⁾، وحكم فقال: «لم يذكره غيره»، و«عن اليزيدي⁽³⁾ إدغام الضّاد في الدّال، والجيم، والزّاي»⁽⁴⁾.

و«عن- شجاع-⁽⁵⁾ وذلك نحو ﴿مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ﴾ المائدة /33، و﴿وَالْأَرْضِ جَعَلْ﴾ الشورى/11، و﴿الْأَرْضُ زَلَزَلَتْ﴾ الزلزلة/1، وشبهه»، وحكم فقال: «والعمل في ذلك من الطريقتين على الإظهار»⁽⁶⁾.

11- قال الدّاني: «عن أبي عمر⁽⁷⁾ عنه عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿

= (الدّر الثّبير والعذب التّمير 146/2).

- (1) سند هذه الرواية عن (ابن جبير)، وهو في أسانيد الدّاني سبق (صفحة/155).
- (2) قال الدّاني أيضاً: «وقال في كتابه (الخمسة) أكثر ما سبق إلى قلبي أي قرأت عليه... (والأرض ذلولا) بالإدغام»، (جامع البيان 443/1)، (التقريب والبيان 62/).
- (3) سند هذه الرواية عن «ابن شنبوذ عن قراءته على أصحابه عن أبي عبد الرحمن، وابن سعدان». سبق (صفحة/156).
- (4) سند هذه الرواية عن (ابن المنادي عن الصّوف عن ابن غالب)، وهو في أسانيد الدّاني (443/1).
- (5) قلت: ورد ذكر ابن المنادي -واسمه أحمد بن جعفر بن محمّد- في أسانيد الدّاني عن البيهقي، وليس هو الصّوف كما هنا. (325/1)، وأيضاً ورد ذكر رواة الصّوف من رواية فارس بن أحمد، والجلندي وأبي إسحاق، وعبد الله بن أحمد، وأخبروه أنّهم قرأوا على الصّوف. (331/1).
- (6) (تحاف فضلاء البشر 119/1)، وفيه: الضّاد تدغم في الشّين في (لبعض شأنم) النور/62، لا غير. وجه هذه القراءة: لصعوبته - أي الإدغام- اجتنب بعد الرّاء. (العقد النضيد 504/1).
- (7) سند هذه الرواية عن (القاسم بن عبد الوارث)، وهو في أسانيد الدّاني سبق (صفحة/152).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

دَاوُدَ زَبُورًا ﴿ في النساء/163، و﴿ لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ ﴿ ص/30، و﴿ عن أبي عمرو (من رواية اليزيدي) (1) أنه أدغم ﴿ دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ ﴿ /17 في ص، و﴿ عن أبي عمرو (2) أنه أدغم ﴿ فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ ﴿ آل عمران/82، حسب، و﴿ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهْمٍ ﴿ يونس/21.﴾.

و﴿ عن اليزيدي، وعن شجاع (3) جميع ذلك بالإدغام، وزاد حرفاً سادساً وهو قوله ﴿ دَاوُدَ شُكْرًا ﴿ سبأ/13، وقياسه ﴿ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴿ الفرقان/62، (4)، وحكم فقال: «وليس العمل على ما رواه في ذلك» (5).

12- قال الداني: «- عن اليزيدي (6) - قد كان يأخذ بإدغام الحرف الذي

(1) سند هذه الرواية عن (هارون)، ولم أجده في أسانيد الداني عنه، لكن ورد اسمه في أسانيد عن أبي بكر (358/1) وقد سبق في (صفحة/148)، وكذلك من طريق أبي عبد الرحمن عن ابن جعفر عن أبي طاهر، عن محمد بن العباس عن كتاب أبيه بخطه، عن عبد الله بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه. (جامع البيان 327/1).

(2) سند هذه الرواية عن (محمد بن سعدان، وأحمد بن جبير عنه)، وقد سبق (صفحة/155، 156).

(3) سند هذه الرواية عن (ابن المنادي روى أداء عن اليزيدي، وعن ابن غالب)، قلت: جاء في (طبعة الجزائر/175)، «وليس العمل على ما رواه علي ابن المنادي فروى أداء عن اليزيدي، وعن ابن غالب عن شجاع جميع ذلك بالإدغام» وعليه: فهناك فرق واضح بين الطبعتين في السياق، والصواب في نظري مع (طبعة الشارقة).

(4) (جامع البيان 447/1، 448).

(5) (التقريب والبيان/85). (إتحاف فضلاء البشر 118/1) وفيه: الدال لم تدغم حال كونها مفتوحة بعد ساكن. وجه هذه القراءة: قال المألقي: «الإظهار أحسن وأكثر»، (الدر الثمير والعذب التميمير/149/2).

(6) سند هذه الرواية عن (ابن شنبوذ)، ولم أجده في أسانيد الداني، وقد سبق في (صفحة/156).

في الإنسان أي ﴿رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ /20، وحكم فقال: «وذلك مخالفة لمذهب أبي عمرو، والمتفق عليه»⁽¹⁾.

- «فأما قوله في هود ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ /32، وقوله في الكهف ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ﴾ /39- عن الزبيدي⁽²⁾ - فيما بلغني يأخذ بإدغامها».

وحكم فقال: «وذلك خلاف لأصل أبي عمرو المجتمع عليه»⁽³⁾.

13- قال الداني: «عن شجاع⁽⁴⁾ إدغام التّون إذا سكن ما قبلها في اللّام، حيث وقعت»، «وعن أبي عمرو⁽⁵⁾»، «وعن الزبيدي⁽⁶⁾ أيضاً».

(1) (جامع البيان/1/449). (التقريب والبيان/55).

(2) سند هذه الرواية عن (ابن شنبوذ)، وقد سبق في (156/).

(3) قلت: في نسخة الجزائري (المجمع بدلا من المجتمع)، (176/). (التقريب والبيان/56).

قال في التّشتر: «وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول، ورعياً للتّصوص»، (1/288). (إتحاف فضلاء البشر /118) وفيه: تاء الخطاب لا تدغم في مقارنها.

(4) سند هذه الرواية عن (محمد بن غالب)، وقد سبق في (صفحة/157).

(5) قال الداني عن سندها: «كرواية العباس بن الفضل، وأحمد بن موسى، ومعاذ بن معاذ، وعلي بن نصر»، قلت: هؤلاء الرواة الأربعة لم أجد لهم في أسانيد الداني، والداني في كتابه هنا اعتمد راويين فقط هما (الزبيدي وشجاع).

(6) سند هذه الرواية عن (محمد بن موسى عنهم)، ولم أجد في أسانيد الداني، كما لم أقف على اسم محمد بن موسى هذا في كتب التراجم التي طالعته.

(جامع البيان/2/455). (الإفناء/1/231). (التقريب والبيان /67-68). (التّشتر/1

287/)، (إتحاف فضلاء البشر /119) وفيه: النون تدغم في اللّام، فإن سكن ما قبلها أظهرت. وجه هذه القراءة: أن الإدغام للقرب فتظهر إذا سكن ما قبلها خلفه السكون، ولثلا =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

14- قال الدّاني: «عن شُجاع⁽¹⁾ أنّه كان يدغمها-أي الميم- في الباء إذا لم يكن الساكن قبلها حرفاً جامداً، أو حرف لين وكان حرف مدّ، قد وليته حركته، لكون المدّ كالحركة فصار لذلك مثلها، وأجري له حكمها»، وحكم فقال: «وبالبيان قرأت ذلك وعليه أهل الأداء»⁽²⁾.

15- قال الدّاني: «عن اليزّيدي⁽³⁾ ﴿لَا رَيْبٌ فِيهِ﴾ البقرة/2 بالإدغام، وعن أبي عمرو نصّاً⁽⁴⁾، وحكم فقال: «وبالإظهار قرأت ذلك، وعليه أهل الأداء»⁽⁵⁾.

- = يلتقي ساكنان ، ولتقارب الجميع في المخرج. (كنز المعاني للجعبري 298/2).
- (1) سند هذه الترواية (قال قال لي فارس، قال لي أبو الحسن، وقرأت أيضاً على زيد بن علي، وقال قرأت على أحمد بن إبراهيم المعروف بالقصباني)، وهو في أسانيد الدّاني. (331/1).
- (2) طريق القصباني عن ابن غالب، قلت: هي من طرق عرض القراءة في كتاب (جامع البيان 331/1) - (2/456). (إتحاف فضلاء البشر 119/1) وفيه: أنّ الميم قبل الباء إن سكن ما قبلها أظهرت. وجه هذه القراءة: أنّهما لما اشتركا في المخرج، وتجانسا في الانفتاح ثقل الإظهار. (الإقناع 1/299).
- (3) سند هذه الترواية عن (ابن رومي)، ولم أجده في أسانيد الدّاني.
- (4) سند هذه الترواية عن (العبّاس بن الفضل، وداود الأودي)، ولم أجدهما في أسانيد الدّاني، وهو كذلك عن عبد الوارث بن سعيد، وقد جاء سنده في أسانيد الدّاني، لكنّه من رواية عرض الترواية، فهو خارج عن روايات كتاب جامع البيان (333/1).
- (5) قال الدّاني: «وقد كان ابن مجاهد فيما بلغني عنه، إذا قرئ عليه هذا الضّرب بالإدغام لم ينكره»، (جامع البيان 1/457). (إتحاف فضلاء البشر 116/1) وفيه: الباء تدغم في (يعذب من يشاء) فقط. وجه هذه القراءة: أنّ الإظهار أكثر وأحسن. (الدّر الثّمين والعذب الثّمين 2/187).

فصل في الروم والإشمام⁽¹⁾ مع الإدغام

- 16- قال الدّاني: «عن اليَزِيدِي⁽²⁾ عن أبي عمرو أنّه كان إذا أدغم الميم في الباء أشمّها الرفع خاصة»، «وعن أبي عمرو⁽³⁾ الإشارة عند الباء⁽⁴⁾». وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وبهذا - أي عدم الإشمام - قرأت⁽⁵⁾». باب ذكر مذاهبهم في زيادة التمكين لحروف المد⁽⁶⁾، واللين إذا التقيا الهمزات في المتصل والمنفصل
- 17- قال الدّاني: «- عن وَرْش⁽⁷⁾ - في كتابه عن أصحابه ﴿الْمَلَكَةِ﴾ البقرة/31 منبوز⁽⁸⁾ غير ممدود»، «وروى نُصَيْر عنه - أي الكِسَائِي -

(1) الروم اصطلاحاً: إضعافك الصوت بالحركة، حتى يذهب معظم صوتها، والإشمام اصطلاحاً: ضم الشفتين كهيتتهما عند التقبيل بعد تسكين الحرف. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/45، 47).

(2) سند هذه الرواية عن (أحمد بن جبير)، وقد سبق في (صفحة/155).

(3) سند هذه الرواية عن (العبّاس بن الفضل)، وقد سبق في (صفحة/153).

(4) قال الدّاني: «قال ابن المنادي، وعلى ذلك أهل الأداء»، (جامع البيان/1/459).

(5) قال في إتحاف فضلاء البشر: «والآخذون بالإشارة أجمعوا على استثناء... الباء عند مثلها، وعند الميم»، (1/125). (العقد النضيد/2/558)، وفيه: أنّ بعض الناس فعله في ذلك، ورام وأشمّ في الباء والميم. وجّه هذه القراءة المالقي فقال: «وذلك يتعدّر لانطباق الشفتين معهما». (الدّر الثّير والعذب التّمير/1/190).

(6) المدّ اصطلاحاً: إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين أو من حروف اللين فقط. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/15).

(7) سند هذه الرواية عن (الأصبهاني)، واسمه: محمّد بن عبد الرحيم، وهو في أسانيد الدّاني (1/300-301).

(8) الثّير اصطلاحاً: صفة للهمزة تعني الحدّة، ويسمّى بالثّيرة، وقيل الثّيرة دون الهمزة، وهي أن =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

أيضاً أنه لم يمدّ ألف ﴿الْمَلَيْكَةِ﴾ كرواية الأصبهاني عن وُزْش،، وحكم فقال: «وأخطأ لأنّ حرف المدّ مع الهمزة في ذلك من كلمة فمده إجماع»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «وقرأت من طريقه بالمدّ وعليه العمل»⁽²⁾.

18- قال الداني: «عن قبل⁽³⁾ عنه أنه كان يحذف حرف المدّ، ويسقطه من اللفظ في المنفصل»، وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وهذا مكروه قبيح لا يُعمل به، ولا يُؤخذ به إذ هو لحنّ، لا يجوز بوجه، ولا تحلّ القراءة به، ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ، وإسقاطها فعبّروا عن ذلك بحذف حرف المدّ، وإسقاطه مجازاً»⁽⁴⁾. قلت: هذا التوجيه يجعل هذه القراءة خارجة عن

= تخفّف فيذهب معظمها، ويخفّ التطقّ بها، فتصير نبرة، أي همزة غير مشبعة بمعنى همزة مسهلة بين بين. (معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات/105).

قلت: المراد بالنبر في المثال أعلاه الهمز، بدليل أنّ الكلام على مذهب ورش في المد، وليس في حكم الهمز في كلمة (الملفكة).

(1) (جامع البيان/1/469). (في طبعة الجزائري/188، (مكية) بدلاً من (الملائكة)، وهو تحريف واضح في هذه الطبعة. (التقريب والبيان/73).

(2) (جامع البيان/1/478). قال في التشر: عند حديثه عن الاختلاف في المتصل كالمنفصل، قال: «فوجب ألا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة»، (1/316، 215).

قلت: وعليه فمحلّ الشذوذ هنا هو قصر المد المتصل لورش. (إتحاف فضلاء البشر/158) وفيه: المدّ المتصل حكمه التوسط، والمدّ.

(3) سند هذه الرواية عن (الجزاعي عن الهاشمي عن القواس وعن الحلواني)، وهو في أسانيد الداني (1/307)، وسند (ابن شنبوذ) هو كذلك في أسانيد الداني (1/307)، وقد سبق في (صفحة/156).

(4) (جامع البيان/1/470). (إتحاف فضلاء البشر/159)، وفيه: المدّ المنفصل يجوز قصره، وتوسطه، ومدّه.

الشذوذ في هذا الموضوع⁽¹⁾.

فصل

19- قال الداني: «عن وُرْش⁽²⁾ أنه حذف الياء من ذلك أي ﴿إِسْرَائِيلَ﴾

حيث وقع ك﴿وَمِمَّا كُنَّا﴾ البقرة/ 98 سواء»، وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وحذف الياء من ذلك لعة، والذي قرأت به أنا إثبات الياء، وتمكينها من غير زيادة»⁽³⁾.

(1) قلت: هذا الحذف هنا ورد في كتاب عند ابن الباذش قال: «وسمى الحذف بالبتر في جميع ماكان من كلمتين، وهو حذف الألف، والياء، والواو من سائرهن». وعن الأهوازي قال في التشر: «وزاد أبو الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصير، وهي البتر...»، ثم قال: «والبتر هو حذف الألف، والواو، والياء من سائرهن»، ثم ذكر تغليب الداني له كما هنا. (320/1). (التشر/319/1).

قلت: تغليب الداني هنا للحذف كأنه يرى له وجهاً يخرج عن الشذوذ، وأنه مجاز، لكن يرد ذلك ماجاء عن ابن الباذش، والأهوازي، وابن الجزري وأنه حقيقة، وليس مجازاً. والله أعلم.

(2) سند هذه الرواية عن (ابن شنبوذ وغيره عن النحاس عن أبي يعقوب)، وهو في أسانيد الداني: وأنه قرأ على ابن رشدين عن أحمد بن صالح عن ورش (299/1).

قلت: قال الداني هنا: «وقال النحاس في كتاب (اللفظ) له كان أبو يعقوب يقرأ (اسرائيل) بغير ياء»، ولم يذكر الداني في أسانيد النحاس عن أبي يعقوب، وهذا يعني أنه من الوجادة، وهي من الطرق الضعيفة.

(3) (جامع البيان/2/480). (التقريب والبيان/90). قال ابن الباذش: «ونص عليه النحاس بغير ياء، وبه كان يأخذ ابن أبي شنبوذ من طريقه، وليس يؤخذ بهذا، ولكن من أجله، أخذ فيه من أخذ بترك الزيادة في المد». (الإقناع/1/473). وهي في معجم القراءات (88/1) عن ورش. (إتحاف فضلاء البشر/158) وفيه: المد المتصل، حكمه التوسط، والمد.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

20- قال الدّاني: «عن وُرْش⁽¹⁾ يمدّه أي ﴿الْقُرْآنُ﴾ البقرة/185»، وحكم فقال: «وبالأوّل قرأت»⁽²⁾.

باب ذكر مذاهبهم في الهمزتين⁽³⁾ المتلاصقتين في كلمة

21- قال الدّاني: «عن أبي بكر⁽⁴⁾ عن عاصم في الأنعام ﴿أَيُّكُمْ﴾ - الأنعام/19- بهمزة وياءٍ من غير مدّ»، وحكم فقال: «نقضاً لسائر الباب، وخلافاً للجماعة عنه»⁽⁵⁾.

- «وروى المفضّل⁽⁶⁾ عن عاصم ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ - يس/19- بهمزة بعدها ياءً». وحكم فقال: «وقرأت له بهمزتين»⁽⁷⁾.

(1) سند هذه الرواية عن (النحاس .. عن عبد الصمد)، وهو في أسانيد الدّاني (295/1). قال الدّاني: «وحكى المصريون عن ورش، وأصحابه أنّهم كانوا يمدّون (القرآن) أكثر من مدّ نافع». (جامع البيان 2/480، 481).

(2) التّشر لابن الجزري (341/1). (إتحاف فضلاء البشر/162) وفيه: إذا كان قبل الهمز ساكن صحيح متصل، يتعيّن القصر .

(3) الأصل في الهمز التحقيق، وقد يُعَبَّر بالتسهيل بين بين، والإسقاط، والإبدال. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/23).

(4) سند هذه الرواية عن (أبي عمر، وأبي توبة عن الكسائي)، وهو في أسانيد الدّاني (342/1).

(5) (جامع البيان 2/514). قال الجعبري: «وكان المعدّل البصري يأخذ لأبي عمرو، وقالون في المكسورة بياء مكسورة». (كنز المعاني 2/387).

(6) سند المفضّل هذا في أسانيد الدّاني (367/1-368)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(7) (جامع البيان 2/514)، (التّشر لابن الجزري 1/371)، (إتحاف فضلاء البشر 185) وفيه: في الهمزتين من كلمة) تسهيل الثانية، وتحقيقها، وإبدالها، وإدخال ألف.

وجه هذه القراءة: أنّ (أين) يُقرأ بمعنى - أي - في (أئن) موضع (ذكرتم).... (إعراب القراءات الشواذ 2/358).

فصل

22- قال الدّاني: «عن المسيبي نافع⁽¹⁾ ﴿ قُلْ ءَآذِكْرَيْنِ ۖ الْاَنْعَامِ/143 مَهْمُوزًا غَيْر مَمْدُودٍ»، ثم حكم فقال: «لم يرو ذلك أحد غير، وهو غلطٌ لخروجه عن مذاهب القراءة، وسنن العريية⁽²⁾».

باب ذكر مذاهبهم في الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

23- قال الدّاني: «- عن نافع-⁽³⁾ ﴿ جَاءَ أَجْلُهُمُ ۖ الْاَعْرَافِ/34، وَ﴿ شَاءَ أَذْثَرُهُ ۖ عَبَسَ/22، بَنَصَبَ أَلْفَ (جاء)، ويهمز.. ويهمز ألف (أجلهم).. وهذا يدل على أنه يجعل الأولى (بين بين)، ولا يُسْقِطُهَا⁽⁴⁾».

24- قال الدّاني: «عن البيهقي⁽⁵⁾ عنه أنه: يترك (الأولى) من المكسورتين،

(1) سند هذه الرواية عن (محمد بن الفرج عن المسيبي عن أبيه)، وهو في أسانيد الدّاني (282/1). وهو من طرق رواية الحروف.

(2) (جامع البيان 525/2). قال الجعبري: «والتحقيق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل، وهو لحن». (كنز المعاني 408/2). (تحاف فضلاء البشر 190/1) وفيه: تسهيله يكون بإبداله ألفا ممدودة، أو جعله بين بين.

(3) سند هذه الرواية عن (ابن سعدان عن المسيبي)، وهو في أسانيد الدّاني (283/1، 284) عن عدة شيوخ، وهو من رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(4) (جامع البيان 527/2). (في طبعة الجزائر سقطت (ويهمز) أي بعد (جاء)، قال ابن الباذش موضحاً لهذا الوجه: «وروى سيويوه عن الخليل عن أبي عمرو جعل الأولى بين بين على ما يوجب القياس». (الإقناع 380/1). (تحاف فضلاء البشر 193/1) وفيه: في المفتوحتين أن تحذف الأولى، وتسهل الثانية، أو تبدل.

(5) سند هذه الرواية عن (الخلواني عن أبي عمر)، قلت: الخلواني عن أبي عمر ليس في أسانيد الدّاني (318/1-321).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

ويجعلها ياء مكسورة.. ويخلف (الأولى) من المضمومتين بواو مضمومة، ويُشير في (المنصوبة) من المنصوبتين، وهي (الأولى) منها إلى النَّصْبِ».

وحكم فقال: «قال أبو عمرو: فأما قوله في المكسورتين، والمضمومتين فغير معروف عن أبي عمرو»⁽¹⁾ ثم قال: «ولا رأينا أحداً من أهل الأداء يأخذ به في روايته، وأما قوله في المنصوبتين فغير مستطاع على النطق به، ولا موجود في نصٍّ، ولا أداءٍ، وإن كان جائزاً في القياس بالغاً جيداً فإن أهل الأداء، وأئمة القراءة على خلافه»⁽²⁾.

25- قال الداني: «عن الزبيدي⁽³⁾ عن أبي عمرو أنه ينحو بالثانية نحو الألف، يُريد أنه يجعلها بين (الهمزة والألف)، وحكم فقال: «وذلك غير جائزٍ، ولا يمكن النطق به»⁽⁴⁾.

(1) قال الداني عنه أيضاً أنه: «من طريق الزبيدي نصاً وأداءً، وإنما رواه أبو عبيد عن شجاع عنه، ولم يقرأ بذلك في رواية شجاع بالإسناد المتقدم»، وهو في أسانيد الداني (330/1). وهو من طرق رواية الحروف.

(2) (السبعة/140)، (جامع البيان/537/2). (إتحاف فضلاء البشر/197) وفيه: إسقاط الأولى، أو تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، أو تسهيل الأولى مع المد، والقصر، أو تسهيل الثانية بين بين، أو إبدالها حرف مدّ، وفي المضمومتين تسهيل الأولى.

(3) سند هذه الرواية عن (ابن مجاهد)، وهو في أسانيد الداني (318/1، 319). عن عدة شيوخ، وكلها من طرق رواية الحروف، وعرض القراءة.

(4) (جامع البيان/541/2). (التقريب والبيان/132)، قال ابن الباذش: «على أنّ الأهوازي قد ذكر.. أنه يترك الثانية من (السفهاء ألاً) ويجعل مكانها فتحة كالألف، ومعنى هذا أنه يجعلها بين بين، فقال أبي.. هذا إن أمكن النطق به بمنزلة ما يقول سيبويه: (في هذا مرتع إبلك)، و(سئل) بتقريب الهمزة المكسورة من الياء الساكنة... وقال أصحابه: هذا مما لا يُستطاع النطق به، فكان هذا عند أبي عمرو مما يُستطاع النطق به، ولعلّ سيبويه أراد بقوله: =

- 26- قال الدّاني: «عن إسماعيل⁽¹⁾ عن نافع أنه كان يهمز (الثانية)، ويترك (الأولى) .. في المختلفتين، ولا يَلْتَفِتُ إلى ذلك»، وحكم فقال: «ولم يأت بهذا عن إسماعيل غيره»⁽²⁾.
- 27- قال الدّاني: «عن البزّي⁽³⁾ ﴿ شُهَدَاءَ إِذْ ﴾ البقرة/133 بطرح الهمزة الأولى، وبثبت همزة ﴿ إِذْ ﴾»⁽⁴⁾.
- 28- قال الدّاني «وقال البزّي ﴿ أَلَمَاءَ إِلَى ﴾ السجدة/27، بهمزة واحدة»، وحكم فقال: «لم يذكر أيتهما هي المتروكة، وقياس ما حكاها أولاً يُوجِبُ أن يكون الأولى»⁽⁵⁾.
- 29- قال الدّاني: «عن البزّي⁽⁶⁾ ﴿ جَاءَ أُمَّةٌ ﴾، المؤمنون/44، بترك همزة ﴿ جَاءَ ﴾

= لا يستطيع التّطرق به، أي يتقل كما تقول: لا أستطيع كلام زيد أي استثقله». (الإقناع/384/1). (إتحاف فضلاء البشر 1/193).

(1) سند هذه الرواية عن (محمد بن خالد البرمكي عن أبي عمر)، وهو في أسانيد الدّاني (277/1).

(2) (جامع البيان/2/542). وهي في (السبعة/139) عن قالون. (إتحاف فضلاء البشر 1/196) وفيه: في المختلفتين هنا (الأولى تحقّق، والثانية تبدل) بحسب ما تقدم.

(3) سند هذه الرواية عن (الحسن بن مخلد)، وهو في أسانيد الدّاني (310/1). وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

(4) (جامع البيان/2/545). قال الدّاني: «قال البزّي: وكان أبو الإخريط، يقول: (شهداء إذ حضر) خلط الأولى بالآخرة، ولم يُبَيِّن الآخرة، وقال البزّي: ولا أقرأ به...، وقال أبو طاهر عن ابن مجاهد عن قنبل خلط علي، فقال: (شهداء إذ) البقرة/282، أهمز الثانية ودع الأولى...». قلت: كلا الطريقتين من رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

(5) (إتحاف فضلاء البشر/196) وفيه: تحقيق الأولى، وإبدال الثانية ياء.

(6) سند هذه الرواية عن (ابن مخلد)، وهو في أسانيد الدّاني (310/1). وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

وهمزت الثانية⁽¹⁾»،

وحكم فقال: «وقول قبيل⁽²⁾ وإن شئت لم تَخْلُفْها، ليس بشيء»⁽³⁾.

باب مذاهبهم في الهمزة المفردة

باب ذكر بيان مذهب وَرْش عن نافع في التسهيل⁽⁴⁾ في الهمزة الساكنة والمتحركة

30- قال الداني: «عن وَرْش-⁽⁵⁾ فإنه روى عنه ﴿تَوَزَّهُمْ﴾ مريم/83، بغير همز»، وحكم فقال: «لم يروه غيره»⁽⁶⁾.

31- قال الداني: «وعن المسيبي⁽⁷⁾ أيضاً ﴿سُيَلَّتْ﴾ في التكوير/8، بغير

- (1) قال الداني: «وقال أبو طاهر: ضبطتها عنه...». ثم ذكر بقية الرواية.
- (2) سند هذه الرواية عن (ابن مجاهد)، وهو في أسانيد الداني (305/1). وهذه الرواية لا توجد في كتاب السبعة لابن مجاهد. وقد سبق الكلام عليها في (صفحة/166).
- (3) قلت: علل الداني ذلك بقوله: «لأنه إذا همز الأولى، فهي همزة مفتوحة، فلا بد من أن يخلف الثانية بواو في اللفظ بعد همزة (جاء)، وإذا ترك همزة (جاء)، وهمز (أمة)، قال (جاء أمة) في لفظ (جا أمة)، وأتى بهمزة (أمة) مضمومة بعد ألف ساكنة في (جا...). (جامع البيان/2/546). (إتحاف فضلاء البشر/196) وفيه: أنه تحقق الأولى، وتسهل الثانية.
- (4) التسهيل اصطلاحاً: التطق بالهمزة بين همزة وحرف مد، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، والمكسورة بينها وبين الياء، والمضمومة بينها وبين الواو. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/23).
- (5) سند هذه الرواية عن (أحمد بن صالح)، وهو في أسانيد الداني (299/1). وهي من طرق عرض القراءة، وقد سبق في (صفحة/150).
- (6) (جامع البيان/2/550)، (التقريب والبيان/132)، وفيه: بتك الهمز. قال ابن الباذش: «إلا ما روي عن أبي بكر.. من طريق لم نذكره هنا.. وإلا حمزة إذا وقف...». (الإفناء/387/1). (إتحاف فضلاء البشر/205-232). وفيه أنّ حمزة يقف بالتسهيل.
- (7) قلت: أي من الطريق السابقة. (جامع البيان/2/561). (إتحاف فضلاء البشر/232- =

همز))، ثم قال: «لم يَرَوْ ذلك عن نافع غير ...المسيبي⁽¹⁾». **32-** قال الدّاني: «عن أبي بكر⁽²⁾ ﴿فَمَنْ شَاءَ أَخَذَ﴾ المزمّل/19، حيث وقع بترك همزة ﴿شَاءَ﴾...»⁽³⁾.

باب ذكر بيان مذهب هشام عن ابن عامر وحمزة في الوقف⁽⁴⁾
على الهمزة المتطرفة
33- قال الدّاني: «وقد زعم قومٌ من أهل (الأداء)⁽⁵⁾ أنّ هذه الهمزة (أي المتطرفة المتحركة، وما قبلها متحرك) تسهّل على حركتها دون حركة ما قبلها (فإن كانت مفتوحة) جُعِلت بين الهمزة، والألف، (وإن كانت مكسورة) جُعِلت بين الهمزة والياء، (وإن كانت مضمومة) جُعِلت بين الهمزة، والواو))، وحكم فقال: «وهذا ليس بشيء»⁽⁶⁾.

- = 591 وفيه: حمزة وقفا التسهيل بالياء، أو الإبدال واوا مكسورة.
(1) من طريق (ابن سعدان)، قلت: سبق في (صفحة/156).
(2) سند هذه الرواية عن (الفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن الخياط عن الشّموني عنه أي: عن الأعشى)، وهو في أسانيد الدّاني(348/1).
(3) (جامع البيان/2/565). قلت: أورد أبو العلاء الهمداني في كتابه غاية الاختصار التسهيل فيها عن العمري.(373/).
قلت: محل الشذوذ ترك همز (شاء)، كما ذكر الدّاني أعلاه أي بجعل همزة (شاء)، بعدها همزة وصل (اتخذ)، (إتحاف فضلاء البشر/1/231) وليس فيه ترك الهمز هذا.
(4) الوقف اصطلاحاً: قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زماناً. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/32).
(5) قلت: أي من طريق الحلواني عن هشام، وعن حمزة من طريقه، لكن الدّاني لم يسمّ أهل الأداء هؤلاء.
(6) قلت: علّل الدّاني ذلك فقال: «لأنّ الهمزة إنّما تسهل (بين وبين) في الموضع الذي يلزمها فيه الحركة في الوقف، وهو الحشو، فأما الموضع الذي يلزمها فيه السكون، وهو الطّرف، فالبديل =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

- 34- قال الدّاني: «عن سليم⁽¹⁾ عن حمزة أنه يقف على ﴿ مَوِيلًا ﴾ الكهف/58، بالإشارة إلى الياء من غير إثبات، يعني أنه يجعل الهمزة بين الهمزة، والياء اتباعاً للخطّ، لأنّ ذلك فيه بالياء⁽²⁾.
- 35- قال الدّاني: «وحمزة يقف على ﴿ آَمَوُذَّةُ ﴾ التكوير/8، بثلاث (وَآَوَاتٍ) في اللفظ من غير همزٍ، يعني أنّه جعل الهمزة (بين الهمزة والواو)، قبلها واواً ساكنة هي (فاء)، وبعدها واوٌ ساكنة هي زائدة للبناء⁽³⁾، وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وجعل الهمزة بعد الواو الساكنة في ﴿ مَوِيلًا ﴾، و﴿ آَمَوُذَّةُ ﴾ بين بين خارج عن قياس التسهيل، وإبدالها ياءً مكسورةً محضةً في ﴿ مَوِيلًا ﴾ الكهف/58، عندي أولى من جعلها (بين بين) إذ ذلك أشدّ موافقةً للرّسم، وأوجه في الندارة، والشذوذ⁽⁴⁾.

= بحروف اللّين أولى بما فيه من غيره لبيانه، وخفّته، وبعده من الكلفة، فالقياس ما بدأنا به، وهو مذهب جميع النّحويين، وبه قرأت وعليه العمل». (جامع البيان/2/575)، وجاء في (طبعة الجزائر/245 زيادة على طبعة الشارقة وهي (فيان كانت مفتوحة). (إتحاف فضلاء البشر/228) وفيه: لحمزة وفقاً لإبداله ألفاً من جنس ما قبله.

- (1) سند هذه الرّواية عن (محمّد بن واصل في (كتاب الوقف) عن خلف)، قلت: وابن واصل ليس في أسانيد الدّاني عن حمزة (370/1)، وكذلك لم يرد كتابه في أسانيد الدّاني.
- (2) (جامع البيان/2/589)، (الإقناع/1/447). (شرح الطيبة لابن الناظم/102)، (إتحاف فضلاء البشر/237) وفيه: لحمزة وفقاً للنقل والإدغام فقط، وقد عامل حمزة الياء والواو الأصليتين معاملة الزائدتين.
- (3) قال الدّاني: «وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم في ذلك، فقال في كتابه: كان حمزة إذا وقف لفظ بعد فتحة الميم بواو ساكنة ثم أشار إلى (الهمزة) بصدره، ثم أتى بعدها بواو ساكنة، قال: وهذا مالا يضبطه الكاتب»، قلت: أبو طاهر هذا مذكور في أسانيد الدّاني (372، 373/1)، لكن كتابه لم يرد في أسانيد، وقد سبق في (صفحة/156).
- (4) (جامع البيان/2/589)، (الإقناع/1/447). وقد ضعّفها ابن الجزري. (التشريح/1/480، 481). (إتحاف فضلاء البشر/1/230)، وفيه: وحكي فيها ثلاثة أخرى أولها: بين بين، ثانيهما: إبدالها ياءً ساكنة، وكسر =

- «وينفرد به (أي حمزة وأصحابه) في ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ التكوير/8 ، دون ﴿مَوِيلاً﴾ الكهف/58 (بإسقاط الهمزة، وحذف الواو) التي بعدها فيصير لفظها كلفظ (الجَوْزَة)، و(المَوْزَة) ...».

و«عن أبي أيوب الضبي⁽¹⁾، قال حمزة: يقف (المؤدة) بوزن (المؤزة)»⁽²⁾.
و«عن أبي بكر⁽³⁾ عن عاصم»، ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ بغير همز مخففة»،
وحكم فقال: «قال أبو عمرو -أي الداني-: وهذا من التخفيف الشاذ الذي لا يُصَار إليه أيضاً إلا بالسماع، إذ كان القياس ينفيه، ولا يُجيزُهُ، وكان من رواه من القراء، واستعمله من العرب كَرِهَ التَّنْقِلَ والبَدَلَ»⁽⁴⁾.

- = الواو قبلها، ثالثها: إبدالها واواً بلا إدغام، وهو أضعفها، وكلها ضعيفة. (218).
- (1) سند هذه الرواية عن (أبي سلمة عبد الرحمن بن إسحاق)، قلت: وطريقه ليست في أسانيد الداني عن الضبي (378/1). والضبي هو: سليمان بن يحيى بن أيوب، مقرر كبير ثقة، (ت 291هـ). (غاية النهاية 317/1).
- (2) قال الداني: «وحكى ذلك الفراء أيضاً عن العرب، وذهب إلى ذلك ابن مجاهد، واختاره، وهو موافق للرسم أن هذه الكلمة فيه بواو واحدة». (جامع البيان 589/2). (الإقناع 440، 442/1)، وقد ضعف ابن الجزري تخفيفها بوزن: (الموزة)، وقال: «وهو ضعيف لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرسم، ورواه منصوصاً عن حمزة أبو أيوب الضبي». (التشر 481/1).
- (3) سند هذه الرواية عن (أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر بن أبي هاشم، قال حدثنا قاسم المطرز، والختعمي قالوا حدثنا أبو كريب، قال حدثنا أبو بكر قال قرأ الأعشى)، قلت: ورواة هذا السند ليسوا في أسانيد الداني عن الأعشى، (جامع البيان 348/1) فما بعدها.
- (4) قال الداني معللاً ذلك: «فأما التقل فلتحرك الواو فيه بالحركة التي تستثقل، وهي الضمة، وأما البديل فلأجل التشديد والإدغام، ولذلك حذف الهمزة حرفاً ثم حذف الواو بعدها لاتصالها بالواو التي هي فاؤها (تصحيح من طبعة جزائري/254)، وهما ساكتتان، وقال سيبويه: =

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

باب ذكر مذاهبهم في الإظهار⁽¹⁾ والإدغام للحروف السواكن في الحلقة

36- قال الدّاني: «وأظهر الدّال عند التّاء نافع في رواية المسيبي، وذلك قوله: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾ البقرة/256، لا غير⁽²⁾»، «ونصّ عنه-أي عن المسيبي⁽³⁾ على الإظهار»، ثم حكم فقال: «وهو الصّحيح عندي إن شاء الله تعالى»⁽⁴⁾.

= العرب من إذا خفف همزة (يسوءك)، قال: (يسوك)، في (طبعة جزائري/254 تسول وهو خطأ) استثقل الضمة على الواو فحذف الهمزة.. وهذا يؤيد ما قلناه». (جامع البيان/590/2)، وقال ابن الباذش: «وأما ما ذهب إليه ابن مجاهد فهو على حذف الهمزة اعتباراً كما قالوا: (ويلمه)، و(يأبالمغيرة) وكما قرأ الزهري (فلا ثم عليه) البقرة/203، فإذا حذفت التقى ساكنان، فحذف الثاني فجاء (المودة)، وذكر أبو محمد مكّي تعليلاً آخر، وهو أنّه حَقَّفَ على القياس فجاء (الموودة) ثم استثقل الضمة على الواو، فأزالها فالتقى ساكنان فحذف، قال: والتّوجيه الأوّل هو الصّواب المعوّل عليه، قاله لي أبي رضي الله عنه» (الإقناع/441/1)، وقال الجعبري: «وجهها أنّه حذف بلا نقل، ولم يحرك للسّاكنين، فحذف أحدهما». (كنز المعاني/503). (إتحاف فضلاء البشر/1/238) وفيه: كلمة (الموؤودة) كتبت بواو واحدة، فتخفيفها يكون بالتّقل والإدغام.

(1) الإظهار اصطلاحاً: فصل الحرف الأوّل من الحرف الثاني من غير سكت عليه. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/11).

(2) قال الدّاني موضحاً لهذه التّواية: «فسألت أبا الفتح عند قراءتي بروايته عن إطلاق القياس في نظائره؛ فأبي ذلك، ومنعني من إجراء القياس، وقال لي: إنّما ذلك في هذا الموضع خاصّة، ومما يدلّ على صحّة ما قاله لي ... عن المسيبي عن نافع أنّه أظهر ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ البقرة/256، ولم يذكر نظائره ولا جعل القياس في ذلك مطرداً فدلّ على أنّه إنّما يروي ذلك في هذا الموضع خاصّة». قلت: سند هذه التّواية عن (محمد بن علي عن ابن مجاهد عن أصحابه عنه)، وهو في أسانيد الدّاني (282/1). وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

(3) وهي من طريق (ابن سعدان)، وقد سبق ذكرها في (صفحة/156).

(4) (جامع البيان/2/629)، (التّقريب والبيان/37). قال ابن مجاهد: «إظهاره خروج من كلام العرب». =

37- قال الداني: «وأظهر التاء عند الدال في قوله ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾⁽¹⁾ يونس/89، نافع في رواية المسيبي عنه»⁽¹⁾، و«عن المسيبي⁽²⁾ عن نافع أنه أظهر التاء عند الدال، ولم يميّز موضعاً بعينه»⁽³⁾، و«عن حفص⁽⁴⁾ ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ الأعراف/189، بالإظهار»⁽⁵⁾.

38- قال الداني: «عن المسيبي⁽⁶⁾ عن نافع أنه ما كان يدغم حرفاً حيث وقع من القرآن، فهذا يدلّ على أنه يُظهِر التاء عند الدال، والدال عند التاء،

- = السبعة/115)، قال ابن الباذش: «ويجوز الإظهار وقد رواه المسيبي». (الإقناع 228/1). (تحاف فضلاء البشر 128/1) وفيه: إذا التقى حرفان أولهما ساكن وجب إدغام الأول منهما.
- (1) قال الداني مبينا هذه الرواية: «فسألت أبا الفتح عن نظير ذلك، وهو قوله ﴿أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ الأعراف/189، فقال لي: هو مدغم في رواية المسيبي، قال: وإنما خصّ بالإظهار الموضع الذي في يونس لا غير». (جامع البيان 640/2). قلت: أبو الفتح، من شيوخ الداني، وهو في أسانيد كتابه جامع البيان (282/1). (التقريب والبيان/38).
- (2) سند هذه الرواية عن (محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن أصحابه)، وهو في أسانيد الداني (284/1). وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.
- (3) (جامع البيان 640/2).
- (4) سند هذه الرواية عن (أبي بكر اللؤلؤي عن الأشناني عن أصحابه)، وهو في أسانيد الداني (364/1). وهو من طرق عرض القراءة، وإسنادها صحيح.
- (5) (جامع البيان 641/2)، قال ابن الباذش: «إلا ما روى المسيبي من الإظهار فيه». (الإقناع 241/1)، (تحاف فضلاء البشر 128/1)، وفيه: إذا التقى حرفان أولهما ساكن وجب إدغامه.
- (6) سند هذه الرواية عن (الفارسي عن المسيبي أنّ عبد الواحد بن عمر حدّثهم، قال حدّثنا الحسن بن السري (لعله الحسن بن علي بن مستور)، قال حدّثنا ابن واصل قال حدّثنا ابن سعدان، وهو في أسانيد الداني (284/1). من طرق عرض القراءة، وإسنادها صحيح. وقد سبق في (صفحة/156).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

والتاء عند الطاء في نحو قوله: ﴿ وَقَالَتْ طَآيِفَةٌ ﴾ آل عمران/72، و﴿ هَمَّتْ طَآيِفَتَانِ ﴾ آل عمران/122، وما أشبهه، إذ لم يستثن من الحروف السواكن عند مقاربتها في المخرج غير الدال وحدها⁽¹⁾.

39- قال الداني: «عن المسيبي⁽²⁾، وإسماعيل⁽³⁾ عن نافع ﴿ وَدَّتْ طَآيِفَةٌ ﴾ آل عمران/69، و﴿ وَقَالَتْ طَآيِفَةٌ ﴾ آل عمران/72، لا يقطع قطعاً شديداً، وكذلك قال عاصم، يريد بذلك البيان⁽⁴⁾،

و«عن قالون⁽⁵⁾ ﴿ وَدَّتْ طَآيِفَةٌ ﴾ ونحوه بالإظهار في جميع القرآن⁽⁶⁾.

40- قال الداني: «عن أبي بكر⁽⁷⁾ عن عاصم ﴿ وَدَّتْ طَآيِفَةٌ ﴾ يُبين التاء، وقياس ذلك سائر نظائره، ويؤيد ما رواه... عن أبي بكر⁽¹⁾ عن عاصم أنه لم

(1) (جامع البيان 641/2)، (التقريب والبيان/39)، وهي فيه عن المسيبي، وقالون عن نافع، وعن أبي بكر.

(2) سند هذه الرواية عن (أحمد بن حنبل)، وهو في أسانيد الداني (285/1)، وقد سبق في (صفحة/155).

(3) سند هذه الرواية عن (الكسائي)، وهو في أسانيد الداني (280/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(4) (جامع البيان/641/2).

(5) سند هذه الرواية عن (ابن شنبوذ أداءً عن أبي سليمان)، وهو في أسانيد الداني (289/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح. وسنده كذلك (عن أبي نسيط)، وهو في أسانيد الداني (282/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(6) (جامع البيان/641/2)، قال ابن الباذش: «إلا ما روى ابن شنبوذ عن أبي نسيط من الإظهار فيه». (الإقناع/241/1).

(7) سند هذه الرواية عن (الحيري) عن الشَّموني عن الأعشى، والحيري: هو محمد بن عبد الله الحيري الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن محمد بن حبيب الشَّموني، قال الحافظ أبو عمرو: «لا أعلم من قرأ عليه». (غاية النهاية/189/2). قلت: في (طبعة الجزائر/381) (الحسن بدلا من الحيري وهو خطأ)

وسند رواية الحيري عن (أبي طاهر) أنه أخبره ابن سعيد بأنه قرأ في كتاب عبد الله الحيري، وهو في أسانيد الداني (349/1)، وفيها ما يدل على أنها رواية عنه بالوجادة، وهي طريق ضعيفة.

يكن يُدغم شيئاً»⁽²⁾.

و«عن أبي بكر⁽³⁾ عن عاصم أنه كان يكره الإدغام في القرآن كله»،

ثم حكم فقال: «وهذا قول: فَجِئِلْ، يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَرْفٍ مُدْغِمٍ يَجُوزُ إِظْهَارَهُ»⁽⁴⁾.

41- قال الداني: «عن حفص⁽⁵⁾ ﴿ وَإِذَا غَرَبَتِ ثَقْرَتُهُمْ ﴾ الكهف/17،

بالبیان، ثم حكم فقال: «وذلك غير جائز لأتھما مثلان»⁽⁶⁾.

فصل في ذكر اللام من هل وبل

ط) سند هذه الرواية عن (طاهر بن غلبون، قال حدثنا علي بن محمد (ح)، وقال أبو الفتح حدثنا عبد الله، قال نا الأشناني، قال حدثنا علي بن محسن عن عمرو، قال: وذكر أبو يوسف الأعشى)، قلت: هذا السند ليس في أسانيد الداني (348/1 فما بعدها).

(2) (جامع البيان/2/642).

(3) سند هذه الرواية عن (الحسن بن جامع عن ابن أبي حماد)، وهو في أسانيد الداني (355/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(4) (جامع البيان/2/642). قلت: معنى (فَجِئِلْ) أي غَرِبَ، وفي اللسان: فَجَلَّ الشيء، عَرَضَهُ، وَفَجَلَّ، الشَّيْءُ يَفْجَلُ فَجَلًا، وَفَجَلًا، اسْتَرَحَى، وَغَلِظَ. (29/14).

(5) سند هذه الرواية عن (أبي عمارة)، وهو في أسانيد الداني (366/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(6) قلت: استدرك الداني على ما حكم به فقال: «اللهم إلا أن يُريد أن يصل ذلك بنية الوقف، كما روت الجماعة عن حفص عن عاصم في قوله: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ القيامة/27، و﴿ بَلْ رَانَ ﴾ المطففين/14، فذلك جائز، لأن ما يُوصَلُ بنية الوقف بمنزلة الموقوف عليه المنتقطع مما بعده». (جامع البيان/2/643)، قلت: استدرك الداني على هذه الرواية قد يخرجها عن الشذوذ، لكن هذه الرواية المذكورة عند غيره في كتب الشواذ، مما يدل على شذوذها (كالتقريب والبيان/38) وفيه بالإظهار عن حفص، وعمرو بن خالد، والضحاك بن الميمون، وابن مجالد كلهم عن عاصم. وقال ابن الباذش عنها: «إلا ما جاء عن حفص من طريق لم نذكره هنا فيه». (الإقناع/1/241).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

42- قال الدّاني: «واختلف عن قالون⁽¹⁾... أنه لم يُدغم لام ﴿قُل﴾ في الرء نحو: ﴿وَقُلْ رَبِّهِ﴾ الإسراء/24»، وكذلك «عن قالون⁽²⁾ في لام ﴿قُل﴾»، ثم حكم فقال: «وسائر الرواة على الإدغام»⁽³⁾.

باب ذكر أصول مفترقة من الإظهار والإدغام اختلفوا فيها
وسكونها عارض

43- قال الدّاني: «عن اليَزِيدِي⁽⁴⁾ عنه (أي عن أبي عمرو) كان يدغم الظاء في التاء، أي في ﴿أَوْعَظْتَ﴾ فيكون تاءً واحدة مشددة مثل (وَعَدْتَ)...»، «قال أبو عمرو (أي الدّاني) فهذا يدلّ على أنّه كان يُدغمها، ولا يُبقي لها صوتاً فتقلب لذلك تاءً خالصةً، وكذلك... عن حمزة⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

(1) سند هذه التّرواية عن (أبي عون عن الحلواني)، وهو في أسانيد الدّاني (293/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(2) سند هذه التّرواية عن (محمّد بن مروان العثماني)، وهو في أسانيد الدّاني (293/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(3) (جامع البيان/2/647)، قال ابن مجاهد: «إلا شيئاً رواه أبو عون بن عمرو... أنه لم يُدغم والأشبه به الإدغام». (السبعة/114). (التقريب والبيان/41). قال ابن الباذش: «ما روي عن أبي سُلَيْمان عن قالون.. قال: والعمل على الإدغام». (الإقناع/1/192). (إتحاف فضلاء البشر/1/128) وفيه: إذا التقى حرفان أولهما ساكن وجب إدغام الأول.

(4) سند هذه التّرواية عن (جعفر بن محمّد الأدمي (في طبعة الجزائري/291 الأدمي) عن ابن سعدان)، وهو في أسانيد الدّاني (329/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(5) سند هذه التّرواية عن (ابن جبير عن أصحابه)، وهو في أسانيد الدّاني (381/1)، وقد سبق في (صفحة/155).

(6) (جامع البيان/2/664)، (التقريب والبيان/44). قلت: حكم عليها ابن الباذش فقال: «روى عُبّاس عن أبي عمرو، وذكر عن ابن سعدان، وعن نصير بالإدغام، وإذهاب الصفة، =

44- قال الداني: «(في قوله ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ ﴾ المرسلات /20.. عن قالون⁽¹⁾ مظهرة القاف»، ثم حكم فقال: «وماحكيناه عن قالون غلط في الرواية، وخطأ في العربية»⁽²⁾.

باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإمالة⁽³⁾

45- قال الداني: «(كقوله: ﴿ حَطَّيْتُمْ ﴾ البقرة/58، و﴿ حَطَّيْتُهُمْ ﴾

= ثم قال وهو جائز.. وقال أيضاً: إبقاء الصفة، وهو جائز حسن، ولكن أهل الأداء يأبون ذلك ولا يأخذون فيه إلا بالإظهار وكأنهم عدلوا عن الإدغام لما فيه من اللبس». (الإقناع/1-187-188). (إتحاف فضلاء البشر 1/122، 115)، وهي فيه عن ابن محيصن.

(1) سند هذه الرواية عن (أبي علي بن حبيش الدينوري أدآء عن إبراهيم بن حرب عن الحسن ابن مالك عن أحمد بن صالح)، وهو في أسانيد الداني (1/290) وأحمد بن صالح، سبق في (صفحة/150).

(2) (جامع البيان/2/665)، (التقريب والبيان/45-47). قال ابن الباذش: «والإظهار لاختلاف الصفتين لأنّ القاف مجهورة مهموسة»، وقد ذكر عن الأهوازي إظهار القاف، وعن ابن مجاهد عن بعض الرواة عن نافع أنه لا عمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف، وأنّ ما يروى عن قالون لا يعوّل عليه، كما ذكر عن الأنطاكي أنّ من حكى الإظهار حكى غلطاً، كما ذكر أنّ النقاش كان يظهرها، وأنّ ابن المعتمر نقل عنه ذلك، ثمّ قال لا يصحّ إظهار صوت القاف، والأخذ بالبيان ليس عليه عمل. (الإقناع/1/186). (التشر/1/299). وفيه: «أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو على إدغام القاف في الكاف».

(3) الفتح اصطلاحاً: فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، والإمالة اصطلاحاً: تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، والتقليل اصطلاحاً: النطق بالألف بحالة بين الفتح المتوسط، والإمالة المحضة. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/28).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

العنكبوت/12، و﴿حَطَبَيْنَا طه/73، وما أشبهه، عن أبي عمر⁽¹⁾ عن الكِسَائِي أَنَّهُ أَمَل فَتْحَةَ الطَّاءِ، وَالْيَاءِ جَمِيعاً فِي هَذَا الضَّرْبِ حَيْثُ وَقَعَ﴾⁽²⁾.

46- قال الدَّانِي: «فِي النُّورِ/21 ﴿مَا زَكَّى مِنْكُمْ﴾ فَرَوَى قُتَيْبَةَ أَنَّهُ أَمَلَهُ لِكَوْنِهِ فِي الرَّسْمِ يَاءُ بِلَا اخْتِلَافٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ»، «وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْهُ- أَي قُتَيْبَةَ-⁽³⁾... وَقَدْ رُوِيَ إِمَالَتُهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ⁽⁴⁾ عَنْ عَاصِمٍ.. ﴿مَا زَكَّى مِنْكُمْ﴾ مَكْسُورَةً»⁽⁵⁾، وَحَكَمَ فَقَالَ: «وَهِيَ قِرَاءَتُهُ الْقَدِيمَةُ»⁽⁶⁾.

فصل في الأفعال العشرة

47- قال الدَّانِي: «وَأَمَالُ الْكِسَائِي فِي رِوَايَةِ نُصَيْرٍ عَنْهُ⁽⁷⁾.. ﴿وَأَذَّ زَاغَتِ

- (1) سند هذه الرواية عن (عبد العزيز بن جعفر عن عبد الواحد بن عمر، عن أحمد بن فرح)، وهو في أسانيد الدَّانِي (383/1)، وذكره الدَّانِي عن شيخه أبلفتح، كما ذكره كذلك عن شيخه عبد العزيز عن أبي طاهر من طريق أبي عثمان الضريير، وليس هي طريق ابن فرح كما هنا.
- (2) (جامع البيان/2/693). (إتحاف فضلاء البشر/1/254). وفيه: أن الألف الثانية من (خطايا) هي التي تمال.
- (3) (جامع البيان/2/696).
- (4) سند هذه الرواية عن (عبد العزيز بن جعفر المقرئ عن عبد الواحد بن عمر، عن عمر بن الحسين الشيباني، عن المنذر بن محمد، عن هارون، عن أبي بكر عن عاصم)، وهذا السند ليس في أسانيد الدَّانِي عن أبي بكر (342/1) فمابعدهما، ، قلت: وهارون هو ابن حاتم، أبو بشر الكوفي، وقد سبقت ترجمته في (صفحة/13) (الإمالة في القراءات واللّهجات العربية/218)، وفيه أن تضعيف (هارون) هذا فيه ما يكفي لتضعيف روايته عن أبي بكر عن عاصم. وقد سبق في (148/).
- (5) (جامع البيان/2/696)، (التقريب والبيان/138).
- (6) (إتحاف فضلاء البشر/1/250) وفيه: عدم إمالة ﴿مَا زَكَّى مِنْكُمْ﴾، قلت: وجه الإمالة: أنها لتدل على أن الألف قد صارت في حكم ما أصله الياء. (الكشف/1/177).
- (7) سند هذه الرواية في أسانيد الدَّانِي (386/1).

آلْبَصْرُ ﴿الأحزاب/10، فأماله أيضاً﴾، ثم حكم فقال: «ولم يأت يمالته به غيره»⁽¹⁾، و«في قوله في ص/ 63 ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ آلْبَصْرُ﴾ إلا ما روي⁽²⁾ عن سليم عن حمزة أنه أماله»، وحكم فقال: «وليس بصحيح»⁽³⁾.

48- قال الداني: «عن إسحاق⁽⁴⁾ عن نافع ﴿بَلَّ زَانَ﴾ المطففين/14، بين الفتح، والكسر»⁽⁵⁾.

فصل في ذوات الرءاء

49- قال الداني: «عن قالون⁽⁶⁾». ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ البقرة/41 بالإمالة»⁽⁷⁾.

50- قال الداني: «عن أبي بكر⁽⁸⁾ ﴿وَيَقْطَعُ دَابِرَ﴾ الأنفال/7، بالإمالة»⁽¹⁾.

- (1) (جامع البيان/2/713)، (التقريب والبيان/135).
- (2) سند هذه الرواية عن (إبراهيم بن زُرِّي)، وهو في أسانيد الداني (379/1).
- (3) (جامع البيان/2/716). (السبعة/141)، (الإقناع/1/305). (إتحاف فضلاء البشر 1/279). وفيه: «وأجمعوا على استثناء (زاغت عنهم)، من إمالة الألف التي هي فعل ماض ثلاثي».
- (4) سند هذه الرواية عن (محمد بن أحمد بن أحمد قال أنا ابن مجاهد قال حدثني أحمد بن زهير عن خلف)، وهو في أسانيد الداني (286/1). لكن لم يذكر فيه أحمد بن زهير عن خلف عنه كما ذكر هنا.
- (5) (جامع البيان/2/715)، (السبعة/142) وفيه: «وقال خلف، وابن سعدان عن إسحاق عن نافع الرءاء بين الفتح، والكسر». (إتحاف فضلاء البشر 1/280، 435). وفيه: «أن الإمالة لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، والفتح لغيرهم، قلت: وعليه فالإمالة بين الفتح، والكسر لنافع هنا شاذة».
- (6) سند هذه الرواية عن (أبي سليمان)، وهو في أسانيد الداني (293/1)، وقد سبق في (صفحة/176).
- (7) (جامع البيان/2/726)، قال الداني: «ولا يستمر على قياس واحد يريد في الإمالة، والتوسط»، وفي (المستتر لابن سوار/452) عن ابن فرج عن الكسائي، (المصباح/3/1044).
- (8) سند هذه الرواية عن (الشَّموني عنه - أي الأعشى)، وهو في أسانيد الداني (348/1)، وقد سبق في (صفحة/178).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

فصل في إمالة الألف قبل الراء المكسورة

- 51- قال الداني: «عن ابن ذكوان⁽²⁾ عن ابن عامر... بالإمالة و﴿ مِنْ الْغَيْرِينَ ﴾ الأعراف/83»، وحكم فقال: «وهذا لا يُعرف من طريق ابن ذكوان نصّاً، ولا أداءً»⁽³⁾.
- 52- قال الداني: «في البقرة ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ ﴾/102، و﴿ غَيْرَ مُضَارٍ ﴾ النساء/12، ﴿ بِضَارِهِمْ ﴾ المجادلة/10، أمال هذه الثلاثة أبو عمرو⁽⁴⁾»، وحكم فقال: «وهذا نقضٌ لما حكاه اليزيدي عنه»⁽⁵⁾.
- «وقد جاء بالإمالة نصّاً عن أبي عمرو في قوله ﴿ غَيْرَ مُضَارٍ ﴾ النساء/12»⁽⁶⁾، ثم حكم فقال: «وبإخلاص الفتح قرأت ذلك من طريق

(1) (جامع البيان 2/729)، (المصباح 3/1048).

(2) سند هذه الرواية عن (أهل أصبهان عن الداجوني)، وهو في أسانيد الداني (336/1) لكته أسنده عن

الصوري ثم عن ابن ذكوان، والداجوني، عن أحمد بن نصر، ولم يذكر أهل (أصبهان) في أسانيده.

(3) (جامع البيان 2/733).

(4) سند هذه الرواية عن (أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين عن موسى بن جرير عن أبي شعيب عن اليزيدي

عنه)، وهو في أسانيد الداني (322/1)، وهو من طرق عرض القراءة، وإسناده صحيح.

(5) قال الداني معلقاً على ما حكاه اليزيدي: «... والراء التي تلي الألف في هذه المواضع هي

(عين)، وحركتها لو ظهرت حركة بناء، لا حركة إعراب، إلا أنّها أسكنت للإدغام، وما

كانت الراء فيه كذلك؛ فهو مُخْلِصٌ فتحه إتباعاً لما قرأ عليه من أئمة نحو (طارد)، قال أبو

عمرو أي (الداني) وقد يصحّ الإمالة فيما تقدّم، ولا يخرج عن مذهب أبي عمرو، من وجه

لطيف، وهو الراء التي هي (عين) لما ذهب بالإدغام رأساً وارتفع اللسان بها، وباللام التي

هي (لام) كارتفاعه بالحرف الواحد، صار المتصل بالألف الممالة الراء المحرورة التي هي (لام)،

فأميلت لأجلها كما نمال بذلك في جميع القرآن». (جامع البيان 2/733).

(6) سند هذه الرواية عن (عبيد بن معاذ عن أبيه)، وليس في أسانيد الداني عنه (318/1) فما بعدها.

السُّوسِي وغيره»⁽¹⁾.

فصل في إمالة الألف قبل حرف مكسور أو بعده

53- قال الدّاني: «عن أبي عمر⁽²⁾ عن الكسائي، عن أبي بكر عن عاصم

﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ في البقرة/41 بالإمالة»،

و«عن أبي بكر⁽³⁾ عن عاصم.. ﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ في آل عمران/13

بالإمالة»، ثم حكم فقال: «وأخلص الباقون فتح ذلك، وبه آخذ»⁽⁴⁾.

54- قال الدّاني: «عن خلاد⁽⁵⁾ عن سليم عن حمزة في ﴿النَّاسِ﴾

البقرة/8 لا يَكْسِرُهُ الكسر الفاحش، ولا يَفْتَحُهُ الفتح الفاحش»، و«- عن

أبي بكر⁽⁶⁾ - ﴿النَّاسِ﴾ إذا كان في موضع خفض بين الفتح، والكسر»⁽⁷⁾.

55- قال الدّاني: «قوله في الرعد ﴿شَدِيدُ الْحَالِ﴾ /13، اختلف عن أبي

(1) (المصباح/3/1053).

(2) سند هذه الرواية عن (ابن فرج)، وهو في أسانيد الدّاني (383/1)، وقد سبق في (صفحة/184).

(3) سند هذه الرواية عن (التميمي عن الأعشى)، قلت: والتميمي هذا ليس في أسانيد

الدّاني (348/1)، فمابعداها. لكن اسمه مذكور هنا في كتاب جامع البيان (745/2).

(4) (جامع البيان 736/2). قال ابن الباذش: «ولا خلاف في فتح ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ إلا ما روى ابن

فرج عن الدّوري عن الزبيدي عن أبي عمرو عن الكسائي أنه أماله». (الإقناع 275/1).

(5) سند هذه الرواية (وروى الحسن الرزاعي عن محمد بن عيسى)، قلت: هذا السند في أسانيد

الدّاني عن نصير عن الكسائي (386/1).

(6) سند هذه الرواية عن (التقار عن الحياط عن الشّمّوني عن الأعشى)، وهو في أسانيد

الدّاني (348/1)، وقد سبق في (صفحة/169).

(7) (جامع البيان 737/2). (إتحاف فضلاء البشر 282/1) وفيه: كلمة ﴿النَّاسِ﴾ تمال في حال الجرّ للتوري.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

بكر⁽¹⁾ عن عاصم في إمالة فتحة الحاء، والألف بعدها، ... ﴿ شَدِيدُ أَحَالٍ ﴾
مكسورة الحاء،، ثم حكم فقال: «وقرأت الجماعة بإخلاص فتحها»⁽²⁾.

فصل في إمالات الأعشى عن أبي بكر

56- قال الداني: «وروي عن أبي بكر⁽³⁾ حروف من الإمالة»، وحكم

فقال: (انفرد بها⁽⁴⁾)».

- «فمن ذلك أنه أمال ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ في البقرة/ 41، و﴿ وَأَخْرَجَ كَافِرًا ﴾
في آل عمران/ 13، وتابعة على إمالة الأول عن أبي عمر⁽⁵⁾ عنه»⁽⁶⁾.

(1) سند هذه الرواية عن (الفارسي، قال نا عبد الواحد بن عمر، قال أنا ابن حاتم، قال نا
هارون، قال أنا أبو بكر عن عاصم)، وليس في أسانيد الداني (342/1 فمابعداها). وقد سبق
في (صفحة/148).

(2) (جامع البيان/2/743).

(3) سند هذه الرواية عن (الشمسوني عن الأعشى عن أبي بكر من غير رواية النّقار عن الخياط)،
وهو في أسانيد الداني (348/1)، وقوله غير طريق النّقار، أي طريق (محمد بن محمد
الضحّاك، وأحمد بن محمد بن سعيد). وقد سبق في (صفحة/169).

(4) قلت: الانفرد، لغة الشذوذ، وبين الانفرد والشذوذ في القراءات عموم وخصوص من وجه، فالشذوذ في
اللغة يدلّ على الانفرد والمفارقة، ويدلّ على الوحدة أو التّوحد، وهما قريبان في المعنى اللغوي،
واصطلاحاً: (ما يعزى من أوجه القراءات إلى قارئ واحد من الأئمة أو أحد روائهم أو أحد
طريقهم، ومنها ما هو في عداد المتواتر، ويعبّر عنها بالانفرد، والانفراد، والأفراد). (معجم المصطلحات في
علمي التجويد والقراءات/32)، «أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات/133».

(5) سند هذه الرواية عن (الكسائي من رواية ابن فرح)، وهو في أسانيد الداني (338/1)، وهو
من طرق عرض القراءة، وإسناده صحيح. وقد سبق في (صفحة/180).

(6) (جامع البيان/2/745)، (المستنير/416)، (المصباح/3/1047) وفيه عن شعبة). (إتحاف
فضلاء البشر/1/281).

- «وَأَمَالَ ﴿الْكَتَبُ﴾ ﴿الْحِسَابِ﴾ ﴿الْعَذَابِ﴾»، و«تابعه على إمالة ﴿الْكَتَبُ﴾. و﴿الْحِسَابِ﴾ في موضع الجر خاصة الكِسَائِي من رواية قُتَيْبَةَ⁽¹⁾ عنه»، «وَأَمَالَ ﴿بِالْعِبَادِ﴾ و﴿رَبِّبَيْنَ﴾ في موضع الجر حيث وقع... و﴿الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ﴾، في التوبة/34، أمال الحرفين جميعاً، وأمال ﴿دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ حيث وقع، و﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾، و﴿سَمِيراً تَهْجُرُونَ﴾، و﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾، وقياسه نظائره، وأمال ﴿هُنَالِكَ﴾، وقال أيضاً: «عن أبي بكر⁽²⁾ أنه أمال ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ و﴿بِالْعِبَادِ﴾ و﴿الْحِسَابِ﴾ و﴿الْكَتَبُ﴾.. و﴿الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ﴾»⁽³⁾.

و«عن قالون⁽⁴⁾ - التاء من ﴿الْكَتَبُ﴾ مفتوحة، وسطاً من ذلك»، و«عن قالون⁽⁵⁾ ﴿ذَلِكَ﴾ الذال لا مكسورة، ولا مفتوحة، وسطاً من ذلك، وقال عن وَرْشٍ، وقالون ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا﴾ .. لا مفتوحة، ولا مكسورة وسطاً من ذلك».

- «وقال⁽⁶⁾ عن وَرْشٍ عن نافع : و﴿وَتُرْدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا﴾ .. بالإمالة، وقياس ذلك ﴿بِأَيْتِنَا﴾، و﴿وَاللَّهُ رَبِّنَا﴾،... و﴿وَلَا حَوْنَنَا﴾، و﴿بِأَيْتِنَا﴾، وما أشبهه»، ثم حكم فقال:

- (1) سند هذه الرواية في أسانيد الداني (388/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح. (جامع البيان/2/745).
- (2) سند هذه الرواية عن محمد بن التيمي عن الأعشى، وليس في أسانيد الداني. وقد سبق في (صفحة/184).
- (3) (جامع البيان/2/745، 746). قلت: هذه المواضع توجد أسماء سورها، وأرقام آياتها في الكتاب المطبوع.
- (4) سند هذه الرواية عن (أحمد بن صالح) وهو في أسانيد الداني (290/1). وقد سبق في (صفحة/150).
- (5) سند هذه الرواية كالسابقة.
- (6) سند هذه الرواية عن (أحمد بن صالح) وهو كالسابق.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

«وقرأت جميع ذلك للجماعة من جميع الطّرق بإخلاص الفتح»⁽¹⁾.

(1) (جامع البيان 2/746)، (المصباح 3/1126-1129). (إتحاف فضلاء البشر 1/281).

فصل في إمالات نُصير عن الكِسائي

57- قال الدّاني: «وروى أيضاً نُصير عن الكِسائي في كتابه⁽¹⁾ الذي جمع فيه حروفه، وروته الجماعة عنه أنه أمال حروفاً»، قال: «وهو قوله ﴿ فِرَاشًا ﴾ و﴿ بِنَاءً ﴾ و﴿ الدَّمَاءَ ﴾ و﴿ دِمَاءُكُمْ ﴾ و﴿ وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾، و﴿ مِنْ بَقْلِهَا وَقَتَّابِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾ ﴿ مِنْ فَوْقَهَا ﴾ ﴿ مِنْ بَقْلِهَا ﴾ و﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ و﴿ مِنْ أَنْبَابِهَا ﴾ و﴿ فِي أَمِّهَا ﴾ و﴿ فِي جِيدِهَا ﴾ و﴿ حَتَّى آ ﴾، و﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾، وكذلك روى قُتَيْبَةَ عن الكِسائي فيهما كرواية نُصير سواء»، وحكم فقال: «لم يُتَابِعْهُ عَلَى رِوَايَتِهَا عَنْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ»⁽²⁾.

- «وَأَمَالٌ.. ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ ﴾، ﴿ مِنْ قَطْرَانٍ ﴾، ﴿ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ ﴾، ﴿ إِنِّ شَانِئَكَ ﴾، وفي المسد ﴿ جِيدِهَا ﴾ وفي الناس ﴿ اَلْحَنَاسُ ﴾.. أمال في هذه المواضع كلّها الألف، وفتحة الحرف الذي قبلها إمالة بين بين من غير إشباع»،

- «وكذلك... عن الكِسائي⁽³⁾ أن إمالاته متوسطة، وأنها دون إمالة حمزة»، ثم حكم فقال: «وقرأت أنا نُصير بإخلاص الفتح في جميع ماتقدم من هذه الحروف التي انفرد بروايتها، إلا قوله: ﴿ حَتَّى آ ﴾ حيث وقع.. عن نُصير⁽⁴⁾ بالإمالة الخالصة.. والأوّل أختار لورود النص وأخذ عامة أهل الأداء بذلك في مذهبه»⁽⁵⁾،

(1) هذا الكتاب - أي كتاب نصير - ليس له ذكر في أسانيد الدّاني (386/1).

(2) (جامع البيان 747/2)، (التقريب والبيان 152)، (فما بعدها).

(3) سنده هذه الرواية عن (أبي عبيد، وابن جبير، وقتيبة)، وليس أيّ منهم في أسانيد الدّاني عنه (388/1). وقد سبق ذكر أبي عبيد في (صفحة 32)، وسبق ابن جبير في (صفحة 155).

(4) سنده هذه الرواية (عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين بإسناده)، وهو ليس في أسانيد الدّاني (388/1).

(5) (جامع البيان 747/2). وفي (إتحاف فضلاء البشر أنّ (حتى) لا تُمال بحال. (250/).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

- ((وقد تابع نصيراً على الإمالة في قوله ﴿ رِحْلَةَ أَلْشِّتَاءِ ﴾ فُتَيْبَةً)) (1).

فصل في إمالات فُتَيْبَةَ عن الكِسَائِي

58- قال الدّاني: ((وروى فُتَيْبَةَ (2) عن الكِسَائِي في كتابه الذي دَوّن فيه حروفه إمالة أشياء))، وحكم فقال: ((انفراد بها عنه... وترك المبالغة في الإمالة هي قراءة الكِسَائِي القديمة ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب حمزة، وبذلك قرأت له من جميع الطّرق، وعلى ذلك عامة أهل الأداء الآخذين بمذهبه)) (3).

ثم قال: ((منها ما يطرد ويكثر دوره، ومنها ما لا يطرد، ويفترق في السور.. فأما المطرد من ذلك... ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ ﴿ وَوَلِيّهُ يَسْجُدُ ﴾، و﴿ وَوَلِيّهُ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، و﴿ يَوْمَئِذٍ لِلّٰهِ ﴾، و﴿ لِلّٰهِ الْأَمْرُ ﴾ وما أشبهه، وكلّ جمع كان بالياء والتّون في موضع جر كقوله ﴿ مَعَ الرّٰكِعِيْنَ ﴾، و﴿ مِّنَ السّٰجِدِيْنَ ﴾ ﴿ بِالشّٰكِرِيْنَ ﴾ ﴿ مِّنَ الشّٰهِدِيْنَ ﴾، ﴿ خَيْرُ الْمُنْكَرِيْنَ ﴾ ﴿ بِخَرَجِيْنَ ﴾ ﴿ الْحٰكِمِيْنَ ﴾ ﴿ وَالْمَسْكِيْنَ ﴾ ﴿ فِي الْغٰبِرِيْنَ ﴾ ﴿ مِّنَ الْغَاوِبِيْنَ ﴾ ﴿ وَالْغَرَمِيْنَ ﴾ ﴿ بِحَمَلِيْنَ ﴾ ﴿ عَنِ الْجٰهِلِيْنَ ﴾ وما أشبهه، وسواء ولي الألف الممالة حرف استعلاء، أو غيره من سائر الحروف، ﴿ اَلْكَتٰبِ ﴾ و﴿ يَكْتٰبِ ﴾ ﴿ اَلْحِسَابِ ﴾ و﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ إذا كان في موضع جر لا غير، و﴿ اَلْوٰلِدِيْنَ ﴾ و﴿ بِاَلْوٰلِدِيْنَ ﴾ ﴿ بِوٰلِدِيْهِ ﴾ حيث وقع، و﴿ فَعَلِيْنَ ﴾ ﴿ بِحَمَلِيْنَ ﴾ ﴿ لَعِيْنَ ﴾ و﴿ وَلِلرّٰجَالِ ﴾، و﴿ اَلنِّسَاءِ ﴾ في موضع جر حيث ورد، و﴿ لِلرّٰجَالِ نَصِيْبٌ ﴾ ﴿ وَلِلرّٰجَالِ عَلَيِهِنَّ ﴾ ﴿ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيْبٌ ﴾ ﴿ فِي النِّسَاءِ ﴾، وما أشبهه و﴿ اَلْجٰهَلُوْنَ ﴾، و﴿ فِي مَوْضِعِ الرّفْعِ، وفي ﴿ فِي اَلْأَرْحَامِ ﴾ ﴿ وَأُوْلُوْا اَلْأَرْحَامِ ﴾ إذا كان في موضع جر، ﴿ بِاَلْوَادِ ﴾ ﴿ بِوَادٍ ﴾، و﴿ عَلٰى وَادٍ اَلنَّمْلِ ﴾ ﴿ وَادِيًّا ﴾، وما أشبهه من لفظه

(1) (جامع البيان/2، 747، 748).

(2) هذا الكتاب - أي كتاب فُتَيْبَةَ - ليس في أسانيد الدّاني (388/1).

(3) (جامع البيان/2، 748، 750)، (التقريب والبيان /142، 147).

حيث وقع، وأما ما لا يطرد.. فقولُه: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ دون ﴿ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ ﴿ في
 الْمَسْجِدِ ﴾ ﴿ أَوْ تَسْرِيحُ بِحَسَنِ ﴾ ﴿ في الْمَحْرَابِ ﴾ ﴿ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمَحْرَابِ ﴾ ﴿ في
 قِرْطَاسٍ ﴾ ﴿ بِخَارِجِ مَنبَاهَا ﴾، ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا ﴾ ﴿ مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ ﴿ هَذَا الْبَلَدَ أَمِنًا ﴾، ﴿ وَلِي فِيهَا
 مَقَارِبٌ ﴾، ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ ﴿ وَالْبَادِ ﴾ ﴿ الْجِيَادِ ﴾ ﴿ لِهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ ﴾
 ﴿ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ ﴾ ﴿ مِنْ مَحْرَبٍ وَتَمَنِيْلٍ وَجَفَانٍ ﴾ ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ ﴾، ﴿ في الْأَصْفَادِ ﴾ ﴿ مِنْ
 الْأَحْرَابِ ﴾ ﴿ أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ ﴿ فَالْجُرَيْتِ ﴾ ﴿ فَنَعَمَ الْمُنْهَدُونَ ﴾ ﴿ فَنَكِهِينَ ﴾ ﴿ بِفِكْهَةٍ ﴾
 ﴿ سَمْدُونَ ﴾ ﴿ مُحْسَبَانِ ﴾ ﴿ الْأَكْمَامِ ﴾ ﴿ وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾ ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ ﴿ وَفِكْهَةٍ ﴾
 ﴿ أَحْوَارِيُونَ ﴾ ﴿ بِالْقَارِعَةِ ﴾ ﴿ عَاتِيَةٍ ﴾ ﴿ أَمْشَاجٍ ﴾ ﴿ إِمَّا شَاكِرًا ﴾ ﴿ في جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴾ ﴿ وَلِيَالٍ
 عَشْرٍ ﴾ ﴿ وَوَالِدٍ ﴾ ﴿ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ ﴾ ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ ﴾ ﴿ أَمَلِ هَذِهِ الْأَلْفَاتِ كُلِّهَا، وَمَاقِبَلِهَا إِمَالَةٌ
 غير مشبعة، وقد ترجم قُتَيْبَةُ عن بعضها بالكسر، وعن بعضها بإشمام الكسر(1).

ور(أن قُتَيْبَةُ(2) روى عن الكِسَائِيِّ أَنَّهُ يَمِيلُ كُلَّ حَرْفٍ وَقَعَتْ بَعْدَهُ أَلْفٌ سَاكِنَةٌ
 قَبْلَ حَرْفٍ مَكْسُورٍ مِنْ كَلِمَةٍ مَجْرُورَةٍ مُتَصَرِّفَةٍ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، مَا
 كَانَتْ الْعَرَبِيَّةُ حَاكِمَةً بِجَوَازِ الْإِمَالَةِ فِيهَا ... وَقَالَ: وَكَانَ يَمِيلُ ﴿ ءَامِنًا ﴾ ﴿ ءَامِنَةً ﴾،
 وَ﴿ ءَانِفًا ﴾ ﴿ إِنِّ اللَّهَ ﴾، ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾، وَ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ ﴾ فِي السَّجْدَةِ خَاصَّةً، وَأَشْمَ
 الشَّيْنِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ شَاكِرٌ ﴾ الْكَسْرِ، وَبَكْسَرِ الْيَاءِ مِنْ ﴿ أَلْقَيْمَةً ﴾ كَسْرًا خَفِيفًا(3)،
 وَ﴿ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴾ هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴿ الْبَقْرَةَ/35، الْهَاءِ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ،،

(1) (إتحاف فضلاء البشر/1/281).

(2) سند هذه الرواية عن (أبي بكر محمد عبد الله بن أشته عن قراءته)، وليس في أسانيد الداني
 (388/1).

(3) سند هذه الرواية عن (خلف بن إبراهيم المقرئ عن ابن أشته بإسناده عن قتيبة)، وليس في
 أسانيد الداني (750/1). وفي (التقريب والبيان عن قتيبة/147)، (إتحاف فضلاء البشر
 281/1).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

وحكم فقال: «ويا خلاص فتحها.. قرأت للجماعة»⁽¹⁾.

باب ذكر مذهب الكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم في إمالة
هاء التانيث، وما قبلها عند الوقف
59- قال الداني: «عن خلاد⁽²⁾ عن سليم عن حمزة الوقف على هاء الوقف
بالإمالة»⁽³⁾، ثم حكم فقال: «وذلك خطأ من مُنتحلِه، وغلط من قائله»⁽⁴⁾.

(1) سند هذه الرواية عن (ابن سعدان)، وهو في أسانيد الداني (جامع البيان 751/2)، وقد سبق في (صفحة/156).

(2) سند هذه الرواية عن (محمد بن عيسى الأصبهاني أداءً عن خلاد)، وليس في أسانيد الداني عنه (376/1)، وهو مذكور في طرق نصير عن الكسائي.

(3) قال الداني: «وقد بلغني أنّ قوماً من أهل الأداء، منهم (أبو مُزَاحِم الحَاقَانِي) وغيره، يجرونها (أي هاء السكت) مُجْتَرَى هاء التانيث فُيْمِلُونَهَا، وما قبلها في الوقف من حيث شاركتها في السكون في لزوم موضع التغيير، وهو الطرف».

قلت: (أبو مُزَاحِم الحَاقَانِي): هو موسى بن عبيد الله بن خاقان، إمام مرقئ. (ت 325هـ). (غاية التهاية 320، 321/2).

(4) قال الداني: «وقد كان ابن مجاهد بَلَعَهُ ذلك عن قومٍ؛ فأنكره أشدّ النكير، وقال فيه أبلغ قول». (جامع البيان 769/2 - 771)، قال الداني أيضاً: «ولا أعلم خلافاً بين جلة أهل الأداء.. في فتح هاء السكت وما قبلها عند الوقف في مذهب الكسائي والأعشى... لمفارقتها هاء التانيث في السبب الذي لأجله أميلت، وهو شبهها بألف التانيث في الدلالة عليه». (769). وفي (التقريب والبيان) عن خلاد عن سليم عن حمزة وقال: «وهي من شواذ الروايات». (147/). قال ابن الباذش: «وقد أدخل أبو مُزَاحِم في هذا الباب إمالة هاء السكت.. وبه قرأت من طريقه.. وقال عن الخُزَاعِي عن الشَّدَائِي: سمعت ابن المَبَادِي يقول: والإمالة جائزة، ثم قال ابن الباذش: وهذا عندي مثل (طَلَبْنَا) في الشَّدُوذ». (الإقناع 320/1). (تحاف فضلاء البشر 1/291) وفيه: ما ضارع هاء التانيث لفظاً كهاء السكت، لا يمال.

(باب ذكر مذهب وَرْش عن نافع في إمالة الرء يسيراً وإخلاص فتحها)

60- قال الداني: «عن وَرْش⁽¹⁾ ترقيق الرء في قوله ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ ﴾ البقرة/102 حيث وقع من أجل جرة الهمزة»،
وحكم فقال: «وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت»⁽²⁾.

باب ذكر اللامات ومذهب وَرْش وغيره من الرواة عن أئمة القراءة
في ترقيقهن وتغليظهن⁽³⁾

فصل في لام فواتح السور

61- قال الداني: «وقال عن سليم عن حمزة كان يقرأ ﴿ الرَّ ﴾ بتفخيم اللام، ويملاً بها الفم تفخيماً حسناً، ولا يغلظ اللام»⁽⁴⁾.

(1) سند هذه الرواية عن محمد بن علي، وجماعة من أهل الأداء من أصحاب هلال، وغيره يروون عن قرائهم»، وهو في أسانيد الداني (296/1)، من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(2) (جامع البيان 2/784). وقال ابن الباذش: «استثنى الأذفوي لورش ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ ﴾ في الموضوعين فرقق، والوجه التفخيم كالجماعة، وبه الأخذ». (الإقناع 1/326). وقال في النشر: «وقياس ترقيقه (الضّرر) قال: ولا أعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه» (1/303)، (إتحاف فضلاء البشر 1/296، 299). وفيه: أجمع القراء على تفخيمها إذا توسطت بعد فتح.

(3) الترفيق اصطلاحاً: نُحُول يدخل على جسم الحرف فَمَلأ صَدَاه الفم، و(التفخيم) اصطلاحاً: يَمَن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه. و(التغليظ) مُرَادف له، وقد اصطلح على استعمال (التغليظ) في اللام. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/30).

(4) (جامع البيان 2/792). (التقريب والبيان/165).

قال ابن الباذش: «قال ابن جبير في مختصره عن سليم عن حمزة كان يقرأ ﴿ الرَّ ﴾ يفخم اللام، ويملاً بها الفم تفخيماً حسناً»، ثم قال: «وقال الرززي عن الخياط عن الشّموني عن الأعشى عن أبي بكر ﴿ الرَّ ﴾ يغلظ اللام». (الإقناع 1/345).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

- «عن أبي بكر⁽¹⁾ عن عاصم أنه يغلظ التّفخيم في اللّام في كلّ القرآن⁽²⁾، وعن أبي بكر⁽³⁾ عن عاصم أنه كان يغلظ التّفخيم في اللّام في كلّ القرآن»، ثم حكم فقال: «وقرأت هذا الباب كلّه للجماعة من جميع الطّرق بترقيق اللّام حيث وقع»⁽⁴⁾.

- «عن أبي بكر⁽⁵⁾ عن عاصم أنه كان يفخّم اللّام، وكأنّه يغلظها في ﴿الْعَلَمِينَ﴾ في جميع القرآن، ثم حكم فقال: «لم يَرَوْ ذلك أحدٌ غيره»⁽⁶⁾.

باب ذكر مذاهبهم في الوقف على مرسوم الخط، وبيان ما اختلفوا فيه من ذلك

الفصل الخامس في قوله ذات بهجة، ولات، واللات

62- قال الدّاني: «عن حفص⁽⁷⁾ ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ التّاء متّصلة بالحاء، فهذا يدلّ

(1) سند هذه الرواية عن (الكسائي)، وهو في أسانيد الدّاني (342/1)، وقد سبق في (صفحة/165).

(2) سند هذه الرواية عن (ابن جبير عنهم في مختصره)، قلت: مختصره هو اسم كتابه، وهو ليس في أسانيد الدّاني (342/1). وقد سبق في (صفحة/155).

(3) سند هذه الرواية عن (الحسن بن أبي مهران عن الحيات عن الشّموني عن الأعشى)، ولم يذكر الحسن بن أبي مهران هذا في أسانيد الدّاني عنه (348/1). وقد سبق في (صفحة/169).

(4) تقدّم الكلام عليه في الموضوع السابق.

(5) سند هذه الرواية عن (ابن جبير عن الكسائي - عن أبي بكر-) وقد سبق في (صفحة/20).

(6) (جامع البيان/2/793). (النشر لابن الجزري 111/2)، (تحاف فضلاء البشر/1/307).

(7) سند هذه الرواية عن (عبد العزيز بن جعفر، عن عبد الواحد بن عمر، عن أحمد بن محمد بن غزوان، عن أبي طاهر، قال: ورأيت في كتاب الخزاز عن هبيرة)، قلت: كتاب الخزاز، لم يذكره =

على أنه يقف على (وَلَا).. هو في المصاحف الجُدد، والعُتُق بقطع التاء من (حين))، ثم حكم فقال: «قال أبو عمرو وهذا مذهب أئمة القراءة، وعليه العمل»⁽¹⁾.

الفصل السابع في قوله بهادي العمي في النمل

63- قال الداني: «عن هشام عن ابن عامر⁽²⁾ ﴿بِهَادِي﴾ بالتثوين، و﴿أَلْعَبِي﴾

النمل/81، بالنصب»، ثم حكم فقال: «ولم يَرَوْ ذلك غيره»⁽³⁾.

64- قال الداني: «عن قبيل⁽⁴⁾ أنه أثبت الواو في الوقف في الأربعة⁽¹⁾»، ثم حكم

= الداني في أسانيده، وبقية السند في أسانيده (365/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وأبو طاهر سبق في (صفحة/156).

(1) (جامع البيان 805/2). ومحل الشنوذ هنا هو الوقف على (ولا)، ووصل (التاء بالخاء)؛ فتصبح (تحين)، قال ابن

الجزري: «وأما ﴿وَلَا تَحِين﴾ فَإِنَّ تَاءَهَا مَفْصُولَةٌ مِنْ (حِينَ) فِي مَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ السَّبْعَةِ»، وقال أيضاً: «وعن

أبي عبيد أنه يقف على (لَا)، والابتداء ب(حِين)..»، ثم قال: «مع أي رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له

الإمام.. (لَا) مقطوعة، والتاء موصولة ب(حِين)، وتتبع فيه ما ذكره أبو عبيد فرأته كذلك». النشر (2/132،

150، 151). (تحاف فضلاء البشر 322/1) وفيه: الوقف عليها للكسائي بالهاء، والباقون بالتاء.

(2) سند هذه الرواية عن «إبراهيم بن عباد»، وهو في أسانيد الداني (339/1)، وهو من طرق

عرض القراءة، وإسناده صحيح.

(3) (جامع البيان 807/2)، وفي (إملاء ما من به الرحمن: بالتثوين والتصب على إعمال اسم

الفاعل). (175/)، (تحاف فضلاء البشر 325/1)، وفيه: أنه لا خلاف في الوقف على

موضع (النمل) بالياء في القراءتين، موافقة للرسم، وأن كلمة ﴿بِهَادِي﴾ في النمل إذا قرئت

(تَهْدِي) فالوقف عليها يكون بالياء، موافقة للرسم.

وفي معجم القراءات (557/6) عن أبي حيو، ويحي بن الحارث، والمطوعي، والسلمي عن

الأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر، وقد أجاز هذا الوجه الزجاج، وذكر أنه لم يقرأ به.

(4) سند الرواية عن (أبي بكر محمد بن موسى الزيني عن أبي ربيعة..)، وهو في أسانيد

الداني (306/1)، وطريق أبي ربيعة من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح، وطريق الزيني

من طرق عرض القراءة وإسنادها كذلك صحيح. وقد سبق في (صفحة/159).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

فقال: «... هذا كله غير موثوق بروايته فيه...، وذلك القول عندنا»⁽²⁾.

الفصل الرابع عشر في قوله - في ما - وأخواتها

65- قال الداني: «﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيْتُ ﴾ الزمر/9، و﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي ﴾ الملك/20، في الحرفين الوقف على ميم (أم))، وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير نُونٍ، ولا ميمٍ، وأصلها في العربية الانفصال على ما ذهب الكسائي إليه فيها»⁽³⁾.

(1) أي أربعة مواضع هي ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ الإسراء/11، ﴿ وَيَمْنَعُ اللَّهُ الْمُبْتَطِلَ ﴾ الشورى/24، و﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ القمر/6 و﴿ سَتَدْعُ الزَّيْنَبَةَ ﴾ العلق/18.

(2) قلت: حكاه الداني هنا: (عن عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر عن أبي ربيعة)، (جامع البيان/812/2). وأبو طاهر سبق في (صفحة/21). وفي الإقناع: (أن ابن كثير لا يلتزم من رعاية مرسوم الخط ما ألتزم سائر القراء)، ثم قال: «لكن الذي يُسْتَحْسَنُ له -أي ابن كثير- أهل الأداء اتباع الخط كسائر القراء، ما لم يرد فيه شيء، فأما ما أتت فيه عنه، أو عنهم رواية التزم، ولم يتعد، وقد جاء عنه، وعن سائر القراء الذين حكينا عنهم رعاية الخط مخالفة في مواضع»، وقال أيضاً: «وأخذ أهل الأداء بالحذف في ذلك كله.. ولم يلتفتوا لعلّة حكاية الزيني إشاراً لاتباع الخط». (1/523، 516)، (إتحاف فضلاء البشر/329/1) وفيه: الوقف عليه بغير واو. قلت: ولم يذكر ابن الجزري هذا الموضوع في متن الطيبة (326/326)، وجاء في (البدور الزاهرة/286) أنه يوقف بغير واو.

(3) (جامع البيان/822/2). (شرح الطيبة لابن التناظم/143)، وفيه: وأجمع علماؤنا على لزوم اتباع مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه فيوقف على الكلمة كما رسمت خطأ باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف، والإثبات وغير ذلك من قطع، ووصل، فما كتبت من كلمتين موصولتين، لم يُؤَقَفْ على الثانية منهما، وما كُتِبَتْ مفصولة جاز على كل منهما. (إتحاف فضلاء البشر/329/1) وفيه: أن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها أحد حروف =

- 66- قال الداني: «كان عيسى بن عمر⁽¹⁾ يَجْعَلُهُمَا ﴿كَأَلُوهُمْ أَوْ وَزُّوهُمْ﴾ حرفين، قال: وأحسب قراءة حمزة كذلك»، ثم حكم فقال: «قال: أبو عمرو: ولا أعلم أحداً روى ذلك⁽²⁾... وأهل الأداء على خلافه⁽³⁾».
- 67- قال الداني: «كان ابن كثير يقف على قوله ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ في التور/22، و(لَا يَأْتَلُهُ) بالهاء⁽⁴⁾»، ثم حكم فقال: «لم يَرَوْ هذا عن ابن كثير غيره...»⁽¹⁾.

- = الجَزْ نحو (لم، وم، وفيم، وعم، وأم) مع (ما) نحو (أما اشتملت) فكَلَّه موصول في جميع القرآن.
- (1) قلت: (عيسى بن عمر) هذا ليس في أسانيد الداني، وهناك (عيسى بن عمر الحمداني) مقرئ الكوفة بعد حمزة (ت156هـ)، وهناك أيضاً (عيسى بن عمر الثقفي التحوي)، له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يُفَارِقُ فيه قراءة العامة، والاحتمال الثاني أقوى، لكون الداني حكى ما رواه عن أبي عبيد، وفي (غاية النهاية) نقل ابن الجزري عن أبي عبيد أنه كان من قراء البصرة. (غاية النهاية/1، 613، 612).
- (2) قاله الداني (عن حمزة، إلا عبد الله بن صالح العجلي)، قلت: ورواية عبد الله بن صالح عن حمزة ليست من روايات (جامع البيان). وترجمته موجودة في (غاية النهاية/1، 423).
- (3) سند هذه الرواية عن (الحاقاني، عن أحمد بن محمد المكي، عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عُبيد). وليس في أسانيد الداني (823/1)، قلت: أبو عبيد سبق في (صفحة/162). (جامع البيان/2، 822)، (إتحاف فضلاء البشر/1، 329) وفيه: ﴿كَأَلُوهُمْ أَوْ وَزُّوهُمْ﴾ كَلَّه موصول، والوقف يكون على آخر الثانية. قال في النشر: «وقد روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَأَلُوهُمْ أَوْ وَزُّوهُمْ﴾ حرفاً واحداً، وروى سورة عن الكسائي حرفاً مثل قولك: ﴿ضَرُّوهُمْ﴾، ثم قال ابن الجزري: «قلت: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا (أي من جعلهما موصولتين)»، ثم قال: «وهذا معنى قول (الجعبري) في المنفصلتين وقف على آخر كل منهما، وفي المتصلتين وقف آخر الثانية». (النشر/2، 156).
- (4) سند الرواية عن (ابن جعفر، عن أبي طاهر، عن الحسن بن محمد المهلبي، عن محمد بن بسام، عن الحلواني، عن أحمد بن محمد القواس)، وليس في أسانيد الداني في الكتاب (305/1).

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

ط (جامع البيان 824/2). (إتحاف فضلاء البشر 323/1-324، 295/2) قلت: وليس فيه: ذكر هذا الوقف على هذا الموضوع، وعليه فهو شاذ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات:

- أولاً النتائج: - أن الشواذ المروية عن القراء السبعة في (أبواب الأصول) حظيت بعناية العلماء، روايةً ودرايةً، بقصد تمييز (المتواتر من الشاذ)، وقد ذكر الحافظ الداني في جامع البيان أكثر من (سبعين) مسألة شاذة في (سبعة عشر) باباً، مروية عن القراء السبعة، ورواتهم المعروفين، (كورش، والدوري)، وغير المعروفين (كشجاع، ونصير)، وأورد أسانيد الضعيفة، أو الصحيحة التي علم خروجها عن أسانيد الكتاب، كما نبه على خروجها كذلك عن الرسم، أو العربية.
- أن (الحافظ أبا عمرو الداني) بذل جهده فحفظ لنا هذه المسائل رواية ودراية، دون أن يكون ذلك طعنًا في أحد من القراء السبعة، أو رواتهم.
- أنه سهل لنا من خلال ما قام به معرفة ظواهر لغوية وصوتية في اللغة العربية وهي نظري لا تزال تحتاج إلى جهود علمية من قبل الباحثين لتبيين مفارقة هذه القراءات، للقاعدة اللغوية.
- التوصيات: - أهمية مراجعة كتاب جامع البيان، وضرورة إعادة تصويب أخطاء المحققين الطباعية في المحقق منه، وطباعة الكتاب مرة أخرى، خاصة (طبعة الشارقة)، فهي تحقيق أكاديمي، وقد اشتمل على أخطاء مطبعية كثيرة⁽¹⁾.
- العمل على استخراج الشواذ الواردة في قسم الفرش من كتاب (جامع البيان) خاصة وأنه من المصادر الأصيلة.
- مطالبة محققي كتب القراءات القديمة ببيان القراءات الشاذة أثناء تحقيقهم لها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(1) قد تقدم الكلام عليه في صفحة (139) من هذا البحث.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

فهرس المراجع

- القرآن الكريم مصحف المدينة النبوية، مجمع الملك فهد، رواية حفص.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع العشر، لأحمد الدمياطي، تصحيح، وتعليق علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع العشر، لأحمد الدمياطي، حققه وعلق عليه شعبان محمد إسماعيل، ط1، 1407هـ، عالم الكتب، بيروت.
- الإتيقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا، ط2، 1414هـ، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار العلوم الإنسانية دمشق.
- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات لأحمد بن عمر الأسقاطي، دراسة وتحقيق أمين محمد أحمد الشيخ، ط1، 1429هـ، دار كنوز إشبيلية، الرياض.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي محمد الضباع، ط1، 1420هـ، المكتبة الأزهرية للتراث.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، ط1، 1413هـ، عالم الكتب، بيروت.
- الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي الأنصاري، ابن البادش، تحقيق عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، ط1، 1403هـ، مطبعة ركابي ونصر، دمشق.
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع، لعبد المهيمن طحان، ط1، 1408هـ، مكتبة المنارة، مكة المكرمة.

- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401هـ.
- التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن، لأبي القاسم عبد الرحمن الصفراوي، تحقيق ودراسة أحسن سخاء محمد، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1410هـ، 1411هـ.
- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد، ط1، النشرة الأولى 1416هـ، دار العاصمة، الرياض.
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط1، 1428هـ، (جامعة الشارقة)، الإمارات العربية المتحدة.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، ط1، 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، ويحيى مراد، ط1، 1427هـ، دار الحديث، القاهرة.
- الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز، دراسة أحمد اليزيدي، ط1، 1419هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة التراث، ط1، 1408هـ، مكة المكرمة.
- الدر النثير والعذب النмир لأبي محمد المالقي، تحقيق ودراسة أحمد عبد الله المقري، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، دار الفنون

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

للطباعة، 1411هـ.

-رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذ ليوسف أفندي زاده، تصدير وتقديم، وتحقيق عمر يوسف حمدان، وتغريد محمد عبد الرحمن، ط1، 1425هـ، دار الفضيلة، عمان، الأردن.

-السلاسل الذهبية بالأسانيد التشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية، لأيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، ط1، 1428هـ.

-شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأحمد بن محمد بن الجزري، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، ط1، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

-الضوابط والإشارات في أصول القراءات، لأحمد بن عمر الحموي، تحقيق عبد الكريم بكار، ط1، 1406هـ، دار القلم، دمشق.

-العقد النضيد في شرح القصيد، شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، دراسة وتحقيق أيمن رشدي سويد، ط1، 1422هـ، دار نور المكتبات.

- غاية النهاية، ابن الجزري، تحقيق، براجستراسر، دار الكتب العلمية.

-في القراءات القرآنية، لأحمد شكري، ط1، 2006م، عمان.

-فتح الوصيد في شرح القصيد، علي بن محمد السنخاوي، تحقيق مولاي محمد، ط1، 1423هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

-فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني الأندلسي (ت444هـ)، تحقيق غانم قدوري الحمد، ط1، 1410هـ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت.

-القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة لمجدي محمد حسين، الحضري للطباعة، القاهرة.

- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب، الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت.
- القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، لعبد العلي المسئول، ط1، 1429هـ، دار ابن القيم، الرياض، دار ابن عفان، القاهرة.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- قواعد نقد القراءات القرآنية، تأليف عبد الباقي بن عبد الرحمن سيسي، ط1، 1430هـ، كنوز إشيليا، الرياض.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، 1407هـ، مؤسسة الرسالة.
- لسان العرب لابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي، مؤسسة التراث العربي، بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي، وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح شلي، ط2، 1402هـ، لجنة إحياء التراث، القاهرة.
- المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم، لمحمد بن سيدي الأمين، ط1، 1422هـ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره براجشتراسر، المطبعة الرحمانية، 1943م.
- المرشد الوجيز لأبي شامة، تحقيق طيار آلي أولاج، دار صادر، 1395.
- المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر بن سوار، تحقيق أحمد طاهر أويس، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، 1408هـ.

شواذ أبواب الأصول في كتاب جامع البيان للحافظ أبي عمرو الداني - د. أمين محمد الشنقيطي

- المصباح في القراءات العشر البواهر لأبي الكرم الشهرزوري، (أبواب الأصول) تحقيق إبراهيم بن سعيد الدوسري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، عام 1414هـ.
- المصنف في الحديث والآثار لابن أبي شيبة، ط2، 1399هـ، الدار السلفية، الهند، بومباي.
- معجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب، ط1، 1422هـ، دار سعد الدين لطباعة والنشر، والتوزيع، دمشق.
- معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، لإبراهيم بن سعيد الدوسري، ط1، 1425هـ، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 40- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار، للذهبي، تحقيق جماعة من العلماء، ط1، 1404هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 41- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط1، 1419هـ، مكة المكرمة.
- 42- موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، محمد السيد عزوز ط1، 1422هـ، عالم الكتب، بيروت.
- 43- النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد بن الجزري ت(833)هـ بتصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 44- الانفرادات عند علماء القراءات (دراسة وجمع)، أمين محمد أحمد الشنقيطي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، بالمدينة، عام 1420هـ.

فهرس الموضوعات

133	المقدمة
134	أهمية الموضوع وأسباب اختياره:
135	الدراسات السابقة:
136	خطة البحث:
136	منهج البحث:
138	التمهيد
141	المبحث الأول:
141	(تقسيمات القراءات بحسب الاختلاف في الكلمات القرآنية)
143	المبحث الثاني:
143	منهج الحفاظ الداني في ذكر الشواذ في (أبواب الأصول)
145	المبحث الثالث:
	عرض لشواذ القراءة في (أبواب الأصول) من كتاب جامع البيان للداني،
145	والتعليق عليه
197	فهرس الموضوعات